مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨١٩

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الساعة ٠٠/٩

نيويورك

الرئيسة:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بريماكوف
	البرتغال	السيد غاما
	بولندا	السيد روساتي
	جمهورية كوريا	السيد تشونغ ها يو
	السويد	السيدة هيلم - والن
	شيلي	السيد إنسولزا
	الصين	السيد تشن تشيتشن
	غينيا - بيساو	السيد دا سيلفا
	فرنسا	السيد فيدرين
	كوستاريكا	السيد نارانخو - فيالوبوس
	كينيا	السيد موسيوكا
	مصر	السيد موسى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كوك
	اليابان	السيد أوبوشي

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٥

إقرار جدول الأعمال

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل أعضاء المجلس يذكرون أن تاريخ وجدول أعمال هذه الجلسة لمجلس الأمن قد اتفق بشأنهما أعضاء المجلس في مشاوراتهم السابقة.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

دعوة فخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل اليه المجلس في مشاوراته السابقة، أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب فخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ليشغل مقعدا على طاولة المجلس.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى طاولة المجلس.

دعوة السيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل اليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو سعادة السيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيسة شغل السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مقعدا على طاولة المجلس.

كلمة ترحيب بوزراء الخارجية

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني غاية السعادة أن أقر بأن كل أعضاء مجلس الأمن يمثلهم في هذه الجلسة وزراء خارجيتهم. وإني أرحب بوجودهم على طاولة المجلس.

وأود أيضا أن أقر بوجود وزراء الخارجية الآخرين في قاعة المجلس اليوم وأن أرحب بهم. فوجودهم تأكيد لأهمية الموضوع الذي سيتناوله هذا الاجتماع. وإن روح التعاون التي أبداها كل الحاضرين هنا، والتي جعلت هذه الجلسة ممكنة، هي موضع تقدير لدينا جميعا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يعقد مجلس الأمن اليوم أول اجتماع وزاري له عن أفريقيا. وهذا الاجتماع غير المسبوق يتم في وقت توجد فيه شراكة دولة جديدة في المسؤولية العالمية، يشترك فيها كل أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل. وفي السنوات الأخيرة عمل أعضاء مجلس الأمن معا، وحققوا عددا من النجاحات في التصدي لمجموعة في أكثر القضايا تعقيدا وخطورة وتحديا، والتي تواجه المجتمع الدولي. واجتماع اليوم يستهدف تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الحالة في أفريقيا. ويتيح هذا الاجتماع فرصة لتقييم الحاضر والمساعدة في وضع الأسس لمستقبل ينعم بالسلم والازدهار للقارة الأفريقية. ونحن نثق أن اجتماع اليوم سيحفز جهودنا المشتركة لمساعدة شعوب وأمم أفريقيا وهي تبني ذلك المستقبل.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/730، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس المجلس من الممثل الدائم للأرجنتين يحيل بها رسالة مؤرخة بتاريخ نفس اليوم موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والعبادة، في الأرجنتين، وتتعلق باجتماع اليوم.

ويشرفني أن أعطي الكلمة لرئيس جمهورية زمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فخامة الرئيس روبرت موغابي.

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الماضي اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية قرارات بشأن التعاون بين المنظمتين. وقد وفرت تلك القرارات عبر السنوات إطارا بدأت تستمد منه الشراكة الوليدة دعما وقوة دفع جديدة.

وأود اليوم في البداية أن أتقدم بالشكر إلى مجلس الأمن على عقد هذا الاجتماع الوزاري الخاص لمجلس الأمن بغرض البدء بشراكة جديدة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وهذه المبادرة جديرة بكل ثناء وترحيب. ونأمل أن يدرس مجلس الأمن والجمعية العامة مداولات هذا الاجتماع بعناية بغية التوصل إلى قرار ذي طابع عملي لا يساعد فحسب في البدء بتلك المشاركة الجديدة، ولكنه يضمن رعايتها بغية الإسهام بقدر كبير في النهضة الأفريقية.

وكانت جلسات مجلس الأمن ومناقشاته المعنية بالقضايا الأفريقية في الماضي تعقد غالبا على أساس مخصص وكانت تكرس لمعالجة الأزمات والصراعات المسلحة التي تنشأ في بلد تلو الآخر في القارة. وأعتقد أن اجتماع اليوم مختلف على نحو فريد. فهو يعقد إزاء خلفية نهضة أفريقية ملحوظة، هي بعث تجديد لا يعيد تشكيل المجتمعات الأفريقية فحسب وإنما يعيد أيضا علاقات أفريقيا مع بقية العالم. إننا نأمل أن يوفر هذا الاجتماع الخاص مزيدا من الزخم لهذه العملية.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة أتاحت لأفريقيا فرصة فريدة للاضطلاع بمسؤولية أكبر في التحكم في مصيرها دون تدخل أجنبي لا لزوم له وكثيرا ما يكون باعثا على الفرقة. ونحن نسعى بذلك الى تمتين روابطنا البنـّاءة مع بقية المجتمع الدولي. وهكذا، في مجال السلم والأمن، فإن قرار أفريقيا وتصميمها على الاضطلاع بمزيد من المسؤولية في حل الأزمات الأفريقية والاضطلاع بدور قيادي في ذلك، بما في ذلك النزاعات المسلحة، تجري متابعتهما بإدراك تام لعلاقة التعايش القائمة بين البلدان الأفريقية ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن ثم لا يمكن إطلاقا أن تكون هناك خطة أفريقية خالصة للسلم، وبحكم الضرورة ستكون خطة الأمم المتحدة التي يشترك فيها ويدعمها المجتمع الدولي بأسره. وهذا هو فهمنا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المكرس بأكمله للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ونحن في منظمة الوحدة الافريقية نشجع على إرساء السلم والأمن والحفاظ عليهما على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية من أجل بلوغ النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. إلا أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن السلم والأمن اللذين نسعى الى تحقيقهما بشدة لا يمكن بلوغهما في ظروف من الفقر المدقع كالتي تسود في أفريقيا اليوم. ونحن على اقتناع بأن أفريقيا مستقرة سياسيا ومزدهرة ونابضة بالحيوية هي المكان الأفضل للإسهام في تحقيق درجة أكبر في السلم والأمن العالميين.

وعن طريق تجمعات دون إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قمنا بتنشيط آليات دون إقليمية بحثا عن حلول لأزمات دون إقليمية. وقد سعت منظمة الوحدة الافريقية نفسها، عن طريق الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها للقيام بدورها في هذه الجهود. وثمة حاجة للدعم الدولي لهذه الجهود، بما في ذلك مجال بناء القدرات، حتى تؤدي هذه المؤسسات والآليات دورها بفعالية دعما لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم في أفريقيا.

لقد شهدت بداية هذا العقد زيادة هائلة في عدد البلدان الأفريقية التي اعتمدت إصلاحات اقتصادية وسياسية. وشرعت أغلبية البلدان الأفريقية في برامج للتكيـُّف الهيكلي الاقتصادي في مجالات تشمل، من بين جملة عناصر، تحرير التجارة، وتحسين مناخ الاستثمار، والسياسات الاقتصادية السوقية المنحى وتابعت ذلك. وبالنسبة لأفريقيا، فالحاجة ماسة للاستثمار في تنمية البنية التحتية. وسيعزز نجاح هذه السياسات بدرجة كبيرة عن طريق تحسين الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين.

ومنذ عام ١٩٩٠، نظم أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا انتخابات حرة ونزيهة. إلا أن ذلك لم يكن الحل السحري الذي تمنـّاه البعض. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى ظروف التخلـُّف الاقتصادي السائدة. وقد بدأت منظمة الوحدة الافريقية الآن تتخذ موقفا واضحا لا لبس فيه ضد الحكومات العسكرية أو تلك التي تتولى السلطة بوسائل

غير ديمقراطية وغير دستورية. ولقد ذكرنا بوضوح تام بأننا لن نتسامح مع مثل هذه الأنظمة بعد الآن. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يؤازرنا بحزم ويرفض منح الشرعية والاعتراف لمثل هذه الأنظمة وفي جهودنا لاستعادة الديمقراطية والحكم السليم.

ومن الواضح وضوحا مؤلما، أن الديمقراطيات المنشأة حديثا، لا سيما في بلدان مثل سيراليون وبوروندي، قد أجهضت هناك عسكريا وبالتالي لم تستمر. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة - وبالطبع المجتمع الدولي عموما - بمساعدة البلدان الأفريقية على كفالة أن تصبح الديمقراطية عملية لا يمكن عكس اتجاهها. والاتجاهات الراهنة نحو الحكم الديمقراطي وحكم القانون بحاجة الى أن تدعم اقتصاديا حتى يتسنى للبلدان الأفريقية أن تنعم بفوائد السلام بعد نهاية الحرب الباردة.

ولا يفوتني أن أتطرق الى مسألة أخرى من المسائل ذات الأهمية للقارة الأفريقية تتطلب اهتمام المجلس ونوقشت في الاجتماع الأخير لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية، ألا وهي تحديدا ضرورة إيجاد حل للنزاع الناشب بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بسبب مأساة لوكربي. فبالإضافة الى أسر من فقدوا أرواحهم، يظل العديد من الأشخاص الآخرين الأبرياء الذي يعدون طرفا ثالثا في المشكلة يعانون من العقوبات المفروضة على ليبيا. والآن، وبعد أن قبلت ليبيا بإمكانية محاكمة الليبيين المتهمين بموجب القانون الاسكتلندي، وبقضاة اسكتلنديين، ولكن في بلد ثالث أو في محكمة العدل الدولية، نرى أن هذا العرض جدير بأن يلقى اهتمامكم الجدي حتى يتسنى المضي قدما بالأمور. ومنظمة الوحدة الافريقية على استعداد للمساعدة على محاولة إيجاد مخرج من المأزق الراهن.

إن مبادرة اليوم يجب أن تدفعنا الى تحسين مبادرات الأمم المتحدة السابقة بشأن أفريقيا، وهي مبادرات تعثرت وانهارت بسبب الافتقار الى الموارد اللازمة لتنفيذها. وتشمل هذه المبادرات برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، الذي سبق برنامج الأمم المتحدة الجديد الحالي للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، والتجمع من أجل التصنيع في أفريقيا الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، حيث أن أيًّا منها لا يمكن أن يعتبر مثالا على النجاح. ولأن ظروف أفريقيا الاقتصادية والاجتماعية لا تزال تبعث على اليأس، لا سيما في البلدان الـ ٣٣ التي صنفتها الأمم المتحدة بوصفها الأقل نموا، توجد ضرورة لوضع برامج واقعية تحقق نتائج ملموسة. وفي الاجتماع السادس والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، المعقود في هراري في أيار/مايو هذه السنة، استعرض الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حالة أفريقيا الاقتصادية وواجهنا بالاحصاءات الكئيبة لواقع أفريقي يزداد قتامة، على الرغم من معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية التي بدأت غالبية البلدان الأفريقية تحققها.

ومن بين سكان أفريقيا جنوبي الصحراء، الذين يقدر عددهم بما يتجاوز ٥٠٠ مليون نسمة، أفيد بأن حوالي ٢٦٢ مليونا منهم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم؛ و ٢٩٠ مليونا منهم أميون؛ و ٢٠٠ مليون يعيشون دون خدمات صحية، في حين أن ٢٧٤ مليونا لا يحصلون على مياه نقية. ومن الجلي أننا لا نتكلم عن الفقر على أنه مجرد حالة من الحرمان الاجتماعي النسبي. فهذا هو الفقر المطلق.

ومن الواضح أن مصداقية التعاون الدولي معلقة المصير أمام هذه الإحصائيات المقبضة للصدر والمحزنة. وبالمثل، فإن تأكيدات المجتمع الدولي بالمشاركة الحقيقية مع افريقيا في مواجهة تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية واستحالة سداد الديون - واقتصر على ذكر هاتين العثرتين الرئيسيتين - قد تبدو قريبا جوفاء ما لم تعبر هذه المشاركة عن نفسها في صورة برامج عمل ملموسة. ومن المطلوب بالتالي تخفيف الديون على عجل.

وعلى مستوى جمعية رؤساء الدول والحكومات، حددت أفريقيا أولوياتها بأنها تتمثل في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية من خلال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي؛ وصون ظروف السلم والاستقرار؛ وتنمية الموارد البشرية؛ واستئصال الفقر، والنهوض بحقوق الإنسان؛ وتحسين وضع المرأة والأطفال؛ وتوطيد الديمقراطية؛ والحكم الصالح. وكثيرا ما كانت أفريقيا في الماضي تملى عليها أولوياتها ولم تتح لها الفرصة قط لتحديدها بنفسها. وأننا نود أن يلتزم شركاؤنا بالمشاركة الجديدة التي تستند الى المساواة في السيادة والنفع المتبادل.

في الختام، أود أن أقول إن ما تطلبه أفريقيا ليس صدقة، وإنما مشاركة جديدة تعود بالنفع المتبادل. إننا نرى اليوم اهتماما عالميا متزايدا بالاستثمار في أفريقيا والاتجار معها. ونحن نرحب بهذا الميل ونشجعه. ومع اتساع آفاق السلم والديمقراطية والاستقرار في القارة الأفريقية، ستنمو بلا شك بيئة مؤاتية للاستثمارات الآمنة والمربحة.

إن أفريقيا تسعى الى أن تصبح جزءا لا يتجزأ من البيئة الاقتصادية الدولية البازغة، وهي على استعداد للاضطلاع بدورها في مواجهة التحديات العالمية في المستقبل. وفي ضوء هذه الحاجة الهامة أود أن أعرب مرة أخرى، نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك بالنيابة عن زمبابوي، عن امتناني وتقديري لعقد هذا الاجتماع الوزاري الخاص لمجلس الأمن الرامي الى البدء بمشاركة جديدة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية زمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بقرار المجلس بقعد اجتماع وزاري مكرس لأفريقيا. إن أفريقيا، وعلاقات أفريقيا مع بقية العالم، آخذة في التغيير. والكثير من التطورات إيجابي. وبالتالي فإن من حسن التوقيت ومن المناسب أن يبحث المجتمع الدولي بعناية أفضل السبل التي يمكنه بها دعم أفريقيا ومساعدتها في وقت التغير والأمل هذا.

قبل عشر سنوات كانت بلدان أفريقية كثيرة تعاني من أزمات. وكانت الصراعات الدموية تدور في مختلف أجزاء القارة. وكانت الاقتصادات راكدة. وكان شبح المجاعة وسوء التغذية والمرض يحيق بدول أفريقية عديدة.

لكن أفريقيا اتخذت الآن منعطفا هاما. فأفريقيا عادت الى استكشاف الاستقرار. والاستثمار بدأ يعود الى كثير من البلدان الأفريقية. ويستعيد الملايين من الأفارقة الأمل لأنفسهم ولأسرهم إذ يرون الإصلاح يساعد على تحقيق النمو في الاقتصادات الأفريقية.

وثمة اندفاع جديد نحو الديمقراطية في كثير من أجزاء أفريقيا. فقد رسخت الانتخابات المتعددة الأحزاب الحكم الديمقراطي في بعض البلدان؛ وفي بلدان أخرى تجري عملية تحقيق الديمقراطية على قدم وساق. وأصبحت الصلة بين عملية تحقيق الديمقراطية والجهود الرامية الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية معترف بها ومعروفة. ويقول المثل السواحيلي "كونك لا تستطيع تغيير اتجاه الرياح فعليك أن تغير اتجاه الشراع". إن الأفارقة يعملون في ظل رياح التغيير التي تهب على عالمنا وبدأوا يجنون الثمار.

ونتيجة لذلك، حدث تغير في المنظور. فهناك توافق جديد في الآراء على أن المسؤولية الأساسية عن حل المشاكل في أفريقيا تقع على كاهل الأفارقة أنفسهم، كما سمعنا قبل قليل من الرئيس موغابي. وهذا الإدراك الجديد يتطلب إعادة تقييم دور المجتمع الدولي في دعم أهداف أفريقيا، ويضع المسؤوليات على كاهل الحكومات في خارج أفريقيا بنفس القدر الذي يضعه على الحكومات الأفريقية. إنه يحفزنا على أن نفكر بدقة في أفضل طريقة يمكننا بها أن نصاحب الأفارقة على طريقهم صوب السلام الدائم والاستقرار والعدالة والتنمية المستدامة.

وهو عوضا عن نزعة التدخل يبشر بعلاقة ناضجة تستند الى الدعم والثقة المتبادلين. وبدلا من الأوراق والدراسات والوثائق، يطرح آفاق المساعدة الموجهة والدعم المستند الى أهداف مشتركة وتحليلات متبادلة.

إن التحديات هائلة. وعلى الرغم من كل المنجزات التي تحققت، لا تزال الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والتراجع عن الديمقراطية تمنع بعض البلدان الأفريقية من المضي قدما. وفي كثير من الأحيان، تظل التنمية الاقتصادية هشة. وفي بعض أجزاء القارة، تستمر التنقلات الكبيرة للاجئين والأشخاص المشردين. وفي بعض البلدان الأفريقية ازدادت حدة أوجه عدم الاستقرار والصراع السياسي. والنزعة القومية تزداد في بعض البلدان، مع انشقاقات بين الجماعات العرقية التي تناضل بنفس القدر من أجل السلطة الاقتصادية

والسياسية. وتهدد الصراعات الداخلية تماسك تلك البلدان بل وبقاءها.

إن تحديات التنمية هائلة. فبين الـ ٤٨ بلدان من البلدان الأقل نموا ٣٣ منها تقع في أفريقيا. ويبين تقرير التنمية البشرية لهذا العام الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن من بين الـ ٤٥ بلدان من فئة "التنمية البشرية المنخفضة"، تقع ٣٥ منها في أفريقيا. وتكشف الإحصائيات أن مكاسب الستينات والسبعينات قد انعكس مسارها في عدد من البلدان الأفريقية. وحدث انخفاض في متوسط دخل الفرد، وفي عدد الأفراد الذين يحصلون على المياه النقية، وفي خدمات النظافة والصحة، وفي التسجيل في المدارس وفي متوسط عمر الفرد. إن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يتوقع فيها زيادة الفقر في القرن المقبل إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

لقد قمنا على مدى عقود بتشريح افريقيا ومناقشتها، ودراسة تحدياتها وتلخيصها. والآن حان وقت العمل. وعلينا - ولا أعني هنا هذا المجلس وإنما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة - أن نستجيب بسرعة وبفعالية لنداء أفريقيا. ويجب أن نفعل ذلك بإجراءات محددة ومقترحات عمل واضحة. هذا هو جدول أعمالنا، وأنا بدوري، سأواصل استرعاء نظر مجلس الأمن الى التطورات المتعلقة بالسلم والأمن التي تتطلب اتخاذ إجراء لمنع الصراعات من التصاعد.

وبعد الأزمات الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل والتي حدثت في السنوات الأخيرة لم تعد الدبلوماسية الوقائية مجرد خيار: إنما أضحت ضرورة حيوية. ولهذا السبب أرجوكم أن تدعموا منظمة الوحدة الأفريقية بما تقوم به من جهود لتعزيز قدرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية.

ولقد أنشأنا مشاركة قوية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. ويمكننا إذن أن نبني على أسس راسخة تماما. لقد اختارت منظمة الوحدة الأفريقية التركيز على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام؛ والأمم المتحدة تتسم بالخبرة والتفوق في مجالات حفظ السلام وإنفاذ السلام وبناء السلام. وفي عدد من البلدان، يعمل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من أجل أن يحل السعي من أجل السلام محل الصراع المسلح. وقد ثبتت أهمية الجهود الإقليمية وخاصة في ليبريا وجمهورية الكونغو. والأمم المتحدة تعمل لدعم هذه الجهود. وأعتقد أن هناك مجالا لشراكة معززة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في أفريقيا.

ونحن نرحب بمبادرات الدول الأعضاء المهتمة بتعزيز قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام. وبفضل استمرار دعمكم الأدبي والمادي فإن هذه الأنشطة ، المبذولة بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، بدأت تحدث فارقا حقيقيا في قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام.

وينطوي بناء السلام على طائفة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الإنعاش والتعمير والحفاظ على القانون والنظام والحكم الصالح. ولكن الأمر الضروري حقا هو تحقيق أمن الأفراد العاديين: الأمن في شكل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والمياه النقية والتمتع بمستوى معيشي مناسب.

إن الأمن لم يعد قاصرا على منع الغزو. فالأمن الحقيقي يبنى على أسس راسخة من التنمية المستدامة. وإن السعي من أجل السلام والأمن من ناحية وبناء مجتمعات على أسس من العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى لا يستبعد أحدهما الآخر. فهما متداعمان ويعزز كل منهما الآخر. والواقع أن أهداف ميثاقنا لا يمكن وضعها في شكل أولويات. ولا بد أن نعمل من أجل السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وفي ذات الوقت. فبغير السلام تستحيل التنمية وبغير تنمية لا يدوم السلام.

ولأن أفضل سبيل لضمان السلام والأمن في أفريقيا هو تعزيز التنمية المستدامة، فأنا أحثكم على أن تبذلوا قصارى جهدكم لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأفريقية. ويتشاطر الأفارقة والحكومات الأفريقية المسؤولية الرئيسية وهي تعبئة مواردهم الداخلية وزيادتها إلى أقصى حد. لكن إلى جانب التدفقات المتزايدة للاستثمار الخاص الداخلي، ستظل أهمية التمويل الخارجي من المصادر العامة والخاصة حيوية في السنوات القادمة.

والسبيل الناجح الوحيد يتمثل في اتباع نهج شامل يجمع بين استئصال الفقر ومواصلة النمو. والاستراتيجيات الموجهة إلى النمو يلزم أن تضمن التوزيع

المنصف لنتائج النمو. ومن أجل تخفيف الفقر في المدى القصير واستئصال الفقر المدقع ينبغي توجيه مساعدات التنمية إلى المناطق الريفية الفقيرة. وينبغي تخصيص موارد أكبر للصحة والتعليم وإمدادات المياه والبنى الأساسية الأخرى، فضلا عن بناء القدرات والأنشطة المولدة للعمالة. هذا هو نهج جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وهذا النهج ينفّذه الآن الجناح التنفيذي للأمم المتحدة عن طريق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على صعيد المنظومة من أجل أفريقيا.

وينبغي تقديم المزيد من المساعدات للبلدان الأفريقية، لمساعدتها في إيجاد بيئة تمكينية تطلق العنان لطاقات الإبداع والأعمال التجارية الحرة لدى مواطنيها ومنظماتها غير الحكومية والقطاع العام والمجتمع عموما.

وإذا أريد لأفريقيا أن تواجه تحديات الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الحاجة إلى تنويع اقتصاداتها وتأمين وصول أوسع إلى الأسواق الحالية وخلق أسواق جديدة، فإن المساعدة الخارجية ستكون مطلوبة. وإن الأطر القانونية والبنى الأساسية والتعليم والتدريب والشفافية في قطاع الأعمال وفي الشؤون الحكومية كلها يمكن أن تلعب دورا في هذا الشأن. كما أن المساعدة التقنية والمشورة في هذه المجالات يمكن أن تحدث فرقا حاسما.

ومن الأولويات العاجلة الأخرى العمل على تخفيف عبء خدمة الديون الثقيل على البلدان الأفريقية ومبادرة مؤسسات بريتون وودز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن هناك حاجة الى عمل المزيد.

لقد أعرب أعضاء مجموعة الدول السبع عن تأييدهم لجدول أعمال التنمية في أفريقيا. وطالبوا بشراكة جديدة تضم الدول المتقدمة النمو والنامية والمؤسسات المتعددة الأطراف. وأنا أرحب بهذه المبادرات. والأمم المتحدة على استعداد للإسهام في تنفيذها السريع.

إن لدينا ثروة من الصكوك الدولية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والتي تركّز على أولويات التنمية لأفريقيا. إن التنمية ضرورة في حد ذاتها؛ وهي أيضا الضمان الوحيد الفعّال في الأمد الطويل للسلام الدائم والأمن في القارة الأفريقية.

هذه هي آرائي واقتراحاتي. وأنا على استعداد لاتخاذ أية إجراءات قد يطلبها المجلس مني.

إن أفريقيا بدأت تأخذ زمام المبادرة. والمجتمع الدولي مطالب اليوم بالعمل. فلنعمل معا استجابة لذلك. ولنستجب بوضع جدول أعمال تنفيذي بخطوات واضحة محددة يمكن أن نتخذها.

ولنقم ليس بالتعهد فقط بل بالعمل أيضا لكي نعمل على نحو أفضل معا - مع أفريقيا ومن أجلها.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، معالي السيد سالم أحمد سالم.

السيد سالم (الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني لك، سيدتي الرئيسة، ولأعضاء مجلس الأمن على حسن توقيت هذه المبادرة لعقد هذا الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المخصص للقضايا الأفريقية. إن مجلس الأمن في اجتماعه اليوم في ظل ظروف خاصة، يعترف بالاهتمامات المثارة حول ضرورة زيادة مشاركة المجتمع الدولي في المشاكل التي تواجهها أفريقيا وزيادة اهتمامه بها.

خلال السنوات الماضية واجهت قارتنا وشعوبنا مجموعة ضخمة من المشاكل الخطيرة تعلمنا خلالها الكثير. واليوم تخوض أفريقيا غمار إصلاحات صعبة للغاية سياسية واجتماعية - اقتصادية. وقد بدأت عملية إضفاء الديمقراطية تترسخ وأصبحت قضايا الحكم الصالح والخضوع للمحاسبة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم اهتمامات القارة.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن قضايا السلم والأمن والاستقرار ومشاكل التنمية الاقتصادية ينبغي أن تعالج بصورة مترابطة لأن كلا منها يعزز الآخر. ولئن كانت التنمية الاجتماعية - الاقتصادية هي هدفنا الرئيسي، فإننا نسلّم بأنه لا يمكن أن يتحقق تقدم حقيقي في مناخ خال من السلم والأمن والاستقرار. وانطلاقا من هذه

الروح، تقوم أفريقيا حاليا بتنفيذ عملية معاهدة أبوجا بشأن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها، وغيرها من المشاريع المشتركة المتصلة بجهود التنمية البشرية والاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن الصراعات التي تستمر متأججة في بعض أجزاء من قارتنا تشكل لنا شاغلا رئيسيا. وعلى الرغم من أن معظم الدول الأفريقية لا تشهد اندلاع مثل هذه الصراعات، فالحقيقة هي أن الصراعات القائمة لها مضاعفات بعيدة الأثر على السلام والأمن والاستقرار في القارة عموما. فالصراعات في سيراليون، والقرن الأفريقي، والكونغو (برازافيل) والآن في جزر القمر، فضلا عن المآسي التي تحدث في رواندا وليبريا، لشهادة محزنة على هذه الحقيقة.

وتسبب هذه الصراعات خسائر وأضرارا ودمارا لقارتنا وشعوبنا يتعذر تعويضها. وتسبب أيضا مآسي إنسانية حادة. وهي تحمل ملايين الناس من شعوبنا على العيش عيشة لاجئين في المنفى. علاوة على ذلك، ونتيجة للعبء الذي لا يطاق نتيجة هجرة اللاجئين الجماعية الى البلدان التي يلجأون اليها، والتدهور البيئي الحاصل وجوانب الإحباط والاستياء التي يشعر بها السكان المحليون، ثمة تضاؤل في مشاعر الشفقة والضيافة الأفريقية التقليدية تجاه اللاجئين. ويفاقم من هذا الأمر وجود ظاهرة اللاجئين المسلحين. ومن المحتم أن نضع هذه العوامل في الاعتبار فيما يتصدى المجتمع الدولي لمشاكل اللاجئين وتتكرر الأزمات الإنسانية. ويجب أن نؤكد ضرورة الشعور بالشفقة والاحترام للمبادئ الإنسانية، بما في ذلك مبدأ اللجوء وعدم الترحيل. ولكن فيما نقوم بذلك، يجب ألا نسعى الى القضاء على الأسباب الجذرية لهذه الأزمات الإنسانية فحسب، بل وأيضا التصدي للمشاكل والشواغل المشروعة التي تواجه بلدان اللجوء.

لذلك، يتعين علينا أن نلتزم مجددا بتجميع مواردنا وطاقاتنا وبالعمل معا عن كثب بغية التصدي لآفة الصراعات التي تعصف بالقارة الأفريقية، وتعزيز مناخ السلام والأمن والاستقرار والتفاهم. وينبغي لنا أيضا في ذلك المسعى، مثلما قال الرئيس موغابي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن نهدف الى إيجاد حلول دائمة وسلمية للنزاعات، كالنزاع بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى بشأن مسألة لوكربي. وإن منظمة الوحدة الأفريقية تعرب باستمرار عن قلقها إزاء استمرار الجزاءات المفروضة على ذلك البلد بما يترتب عليها من مضاعفات إنسانية على الناس العاديين، وتدعو الى إجراء محاكمة عادلة للمتهمين وفقا لمتطلبات العدالة والقانون الدولي المقبولة. ولعل مجلس الأمن يرغب في النظر الجاد في المقترحات التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بصورة مشتركة بهدف السعي الى إيجاد حل عادل ومنصف للأزمة.

وفيما يعقد مجلس الأمن هذا الاجتماع الخاص، ينبغي أن نستخلص الدروس من تجاربنا. فينبغي أن نتعلم من فشلنا في أن نتوقع ونمنع بفعالية جريمة إبادة الأجناس في رواندا، وهي الجريمة التي أسفرت عن هلاك مئات آلاف الأشخاص من أبنائنا. وينبغي أن نعتبر من عدم قدرة مجلس الأمن على الاستجابة بصورة مناسبة للدعوة التي وجهها الزعماء الأفارقة للتصدي للأزمة في الجزء الشرقي من زائير السابقة. وينبغي أن نهدف الى قيام شراكة جديدة وحقيقية تمكننا معا من التصدي بصورة دائمة للمشاكل الحادة التي تواجه قارتنا. وبما أن أفريقيا، على غرار أية منطقة أخرى، لديها مسؤولية التصدي للمشاكل الخاصة بها على سبيل الأولوية - ولقد أظهرت الدول الأفريقية بوضوح عزمها على القيام بذلك - فإن الأمم المتحدة لا يسعها أن تكون في حل من المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه القارة بموجب الميثاق.

وفيما نجتمع هنا، أعتقد أيضا أنه ينبغي لنا أن نلتزم مجددا بتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات الموجودة في قارتنا. وفي هذا الصدد، اقترح أن تولي الأمم المتحدة نظرها على النحو الواجب، ولا سيما مجلس الأمن، لمواقف القارة مثلما تبينها المنظمة التابعة لقارتها - ألا وهي منظمة الوحدة الأفريقية - وزعماؤها نظرا لما يتمتعون به من ميزة إقليمية. فعلى سبيل المثال، يعجز العديد من الناس في أفريقيا عن فهم لماذا لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من البت بصورة حاسمة في نشر قوة لحفظ السلام على الرغم من الطلب الذي تقدم به رئيس اللجنة الدولية للوساطة بشأن الحالة في الكونغو، فخامة الرئيس الحاج عمر بونغو، رئيس غابون.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، يجب أن نهدف الى بناء شراكة جديدة

تمشيا مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة و "خطة للسلام". بشأن دور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدولي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا موقفنا في منظمة الوحدة الأفريقية ومفاده أن نواصل العمل عن كثب مع الأمين العام للأمم المتحدة تحقيقا لذلك الغرض. وينبغي لنا في هذا المسعى أن نهتدي بضرورة كفالة تكامل العمل وتقسيمه تقسيما رشيدا ارتكازا على المصلحة المتبادلة. وينبغي لهذا التعاون أن يركز، على وجه الاستعجال، على التصدي لاندلاع أعمال العنف الراهنة والصراعات في القارة. بيد أنه ينبغي أن يولي عناية متزايدة للدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي والانتشار الوقائي. وينبغي لنا أيضا أن نهدف الى إعادة توجيه تعاوننا نحو بناء قدرة مشتركة لإعادة الإعمار وبناء السلام بعد الصراع.

وأخيرا، أود أن أركز على أهمية تزويد منظمة الوحدة الأفريقية بالمساعدة السوقية والتقنية الضرورية لتعزيز قدرتها على التصدي لحالات الصراع. ولقد شرعنا بالفعل في إجراء مشاورات مع الأمم المتحدة في هذا الصدد، ونتطلع الى وضع أنماط محددة لتحسين التعاون. ومع ذلك، والى جانب ضرورة تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية، هناك أيضا حاجة الى دعم قدرة فرادى دولنا الأعضاء وآلياتها دون الإقليمية بغية تمكينها من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها في منع الصراعات وإدارتها وحلها. وأود في هذا الصدد أن أرحب بالمبادرات التي أطلقها مؤخرا بعض من شركائنا في الخارج لدعم قدرة أفريقيا على حفظ السلام. ونحن نرى هذه المبادرات بمثابة دليل على حسن العمل لتعزيز الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل منع الصراعات وإدارتها وحلها.

ويحدونا الأمل ونتوقع صادقين أن يتبع المظهر الرمزي والسياسي للمصلحة والاهتمام الكامنين في عقد هذا الاجتماع الوزاري الخاص لمجلس الأمن مشاركة أكثر نشاطا والتزاما من مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما في التعامل مع المشاكل الأفريقية، لا سيما تلك المشاكل المتعلقة بالسلام والأمن والاستقرار والتنمية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في شيلي، معالي السيد خوسي ميغيل إينسولزا.

السيد إينسولزا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): شكرا لك سيدتي الرئيسة على عقد هذه المناقشة الضرورية في وقتها المناسب.

إن شيلي تثق بأفريقيا وثقافتها وشعبها. وثمة جزء كبير من مشاركتنا في مجلس الأمن طوال السنتين الماضيتين خصص للبحث عن طرائق للمساعدة على حل الصراعات في هذه المنطقة.

إن الاجتماع الوزاري الذي يعقد اليوم له ثلاثة مضامين بالنسبة إلينا.

أولا، فهو يبرز الأولوية السياسية التي توليها بقية المجتمع الدولي للحالة في أفريقيا.

وثانيا، أنه يعترف بالتقدم الفعلي الذي أحرزته المنطقة في السنوات الأخيرة - مثلما ذكره هنا الرئيس موغابي - ولا سيما تصميم عدة زعماء منها على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم عن تبديد جو التوتر وعدم الاستقرار داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها.

وثالثا، يرمز هذا الاجتماع إلى الالتزام بزيادة التعاون الدولي وتكثيفه مع البلدان الأفريقية على أساس احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية وأولوياتها في مجال السلام والأمن.

ومن المؤكد أنه ليس لشيلي مصالح استراتيجية في أفريقيا، وهي بعيدة عن أفريقيا جغرافيا. إلا أننا قريبون منها في اعتقادنا بأن السلام العالمي يتطلب التنمية والأمن والاستقرار في أفريقيا. وقد بذلنا قصارى جهدنا في الأمم المتحدة لكي نكفل أن تسود هذه النظرة، ابتداء من الجمعية العامة ومجلس الأمن وانتهاء بالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي شجعت شيلي فيها الالتزام بدعم التنمية في أفريقيا، وحصلت على التزام خاص بذلك من رؤساء الدول.

وفي اجتماع المجلس هذا، نود أن نقدم وجهات نظرنا بشأن طرق معالجة الصراعات الموجودة في المنطقة مستقبلا.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي، عند التوصل إلى قراراته، أن يسترشد بالآليات السياسية المشتركة التي أنشأتها البلدان الأفريقية لنفسها. وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها؛ والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا في ليبريا ومؤخرا في سيراليون؛ وعملية أروشا؛ والترتيبات دون الإقليمية الأخرى: هذه كلها لم تكن موجودة قبل ١٠ سنوات. وهذا التقدم الهائل يجب دعمه وتعزيزه مستقبلا.

ثانيا، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يطبق وصفات عامة لحل كل الصراعات في أفريقيا. والقاعدة يجب أن تكون احترام السمات الخصوصية لكل حالة. وهذا ليس سهلا لأننا لاحظنا أن كثيرا ممن ينصبون أنفسهم خبراء في أفريقيا يخطئون بصفة منتظمة. إن الزعماء والشعوب في أفريقيا هم الذين يجب أن يوجدوا الحلول لمشاكلهم في إطار الديمقراطية المتنامية.

ثالثا، ليس هناك بديل للالتزام الشخصي بالسلام من جانب الزعماء السياسيين. ونحن الذين كان علينا أن نعمل جاهدين في بلداننا لاستعادة الاحترام لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية العادلة نعلم مدى صعوبة الطريق المؤدي إلى المصالحة الوطنية. ولكننا في الوقت نفسه تعلمنا أنه ليس هناك سلام في الأفعال إن لم يكن هناك احترام لفكرة السلام. ومسؤولية الزعماء السياسيين هي العمل على أساس هذا المبدأ وضرب المثل لمن يخلفهم.

رابعا، لقد ارتكبت فظائع إنسانية في أفريقيا. ونحن لا نصدر أحكاما عشوائية لأنه، بالنسبة لهذا الموضوع، هناك مجتمعات قليلة "بلا خطيئة يمكنها أن تقذف الحجر الأول"، وبخاصة في أفريقيا التي لا يزال تاريخ الرق والاستعمار فيها يسبب الألم لنا. ولكننا نناشد ضمير القارة وضمائر الأفراد راجين ألا تعاد أعمال العنف هذه، وأن تعرف الحقيقة، وأن يسود العدل، وأن يحترم الفرد، وأن يسمح للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية أن تعمل في ظل الحماية التي يوفرها الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. وهذا أمر ضروري لكرامة المنطقة وللصورة الدولية لسلطاتها السياسية.

إن التزامنا تجاه أفريقيا يستشرف المستقبل. ولدى العالم الآن، أكثر من أي وقت مضى، القدرة على توفير الثروة وزيادة الرفاه. ولكن هذه الإمكانية الجديدة للإنسانية، التي لم تتحقق بعد، لن تكون مستطاعة إلا إذا تشاطر الكل منافعها. ونحن لا نريد أن نرى في القرن الحادي والعشرين نجاحا جزئيا، أو عالما غير كامل، أو شعوبا أو بلدانا أو مناطق يتخلى عنها تيار التاريخ.

وشيلي لا ترغب في عالم يضم بعضا ويستبعد غيرهم. إننا نريد أن يصبح السلام والأمن والتنمية واقعا لكل فرد، ولكل أسرة، ولكل مجتمع. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يوفر لنا عالما يشجع الأمن الإنساني بوصفه الرمز الصادق للسلام وللأمن الدولي. وفي هذا الإطار، تصبح التنمية والاستقرار في أفريقيا من الأولويات العالمية التي ينبغي لنا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن تحقيقهما.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي معالي السيد تشن تشيتشن، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الصين.

السيد تشن تشيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن هذا الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المكرس لأفريقيا خلال دورة الجمعية العامة يوضح أن المجتمع الدولي يعلق أهمية على أفريقيا ويقدر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على مر السنين لتسوية الصراعات الإقليمية.

والتغيرات الهائلة في الحالة الدولية في أعقاب الحرب الباردة بعثت موجات من الصدمات في أفريقيا. وفي الأعوام القليلة الماضية كانت الحالة العامة في أفريقيا تتحرك صوب تخفيف التوتر. فالاقتصاد يبدأ في الانطلاق، ويتزايد إدراك الأفراد لأهمية الحصول على القوة من خلال الوحدة، وتكتسب عملية الاندماج الاقتصادي الزخم. وبفضل الجهود الدؤوبة للبلدان الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى، تجري إزالة أو تخفيف بعض بؤر التوتر أو الصراع في القارة الأفريقية. مع ذلك، ولأسباب تاريخية ولعوامل داخلية وخارجية معقدة ومتنوعة، لا تزال الحالة في أفريقيا مقلقة. وبوجه خاص وقعت منذ بداية هذا العام اضطرابات وصراعات محلية بين وقت وآخر.

ودون استقرار لا يمكن أن تكون هناك تنمية، ودون تنمية لا يمكن للاستقرار أن يستمر مدة طويلة. ولئن كان المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة، تشغل أنفسها بالاستقرار في أفريقيا، فإن من الواجب عليها أن تولي المزيد من الاهتمام لتنمية القارة. فيجب عليها أن تساعد البلدان الأفريقية على انتشال أنفسها من الفقر في أقرب وقت ممكن وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وهناك أكثر من ٥٠ بلدا في أفريقيا تشكل حوالي ٥٠ في المائة من أعضاء حركة عدم الانحياز وثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبفضل الموارد الطبيعية الوافرة والامكانية الضخمة للتنمية الاقتصادية، تشكل أفريقيا جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. ولا يمكن للسلام العالمي أن يسود دون الاستقرار في أفريقيا. كما لا يمكن أن يكون هناك ازدهار في العالم دون التنمية في أفريقيا.

ولئن كنا نعرب عن غبطتنا القلبية إزاء التغيرات الايجابية في أفريقيا، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التغيرات الايجابية في أفريقيا، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الاضطرابات والصراعات المحلية التي جلبت الخسائر الاقتصادية والمعاناة للأفراد هناك، الذين نشعر بالتعاطف معهم.

ونناشد الأطراف المعنية في البلدان الأفريقية التي تدور فيها صراعات أهلية أن تصلح أمورها بإعلاء المصالح الأساسية لبلدانها وشعوبها، وتسوية صراعاتها ونزاعاتها بالمشاورات السلمية لكي تتحول العداوة إلى صداقة ويستعاد السلام والهدوء في تلك البلدان في أقرب وقت ممكن.

وأملنا أن تعزز كل المجموعات العرقية والقبائل في أفريقيا تضامنها وأن تعمل معا من أجل إرساء السلام وتحقيق التنمية في بلدانها.

ونؤيد البلدان الأفريقية في اختيارها لنظمها السياسية ولطرق تحقيق تنميتها على أساس الظروف الوطنية الخاصة بها، ونعارض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية.

ونقدر وندعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، وغيرها من المنظمات الإقليمية في أفريقيا لحسم الصراعات الإقليمية ومعالجة بؤر التوتر من خلال السبل السلمية.

ونرى أن المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، يجب أن يولي الاهتمام للقضية الأفريقية؛ وأن يدرس بجدية المقترحات والمطالب المعقولة للبلدان الأفريقية، بما فيها تلك المقدمة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى، وأن يدعم البلدان الأفريقية وينسق الجهود معها لحماية السلام والأمن الاقليمي؛ وأن يحترم احتراما كاملا سيادة البلدان الأفريقية وسلامة أراضيها عند حلها لمشاكلها. ونؤيد تقديم السيد كوفي عنان الأمين العام لتقرير عن كيفية حسم المشاكل التي تواجهها أفريقيا الآن.

وندعو إلى الإنشاء المبكر لنظام اقتصادي وسياسي دولي جديد ومنصف وعادل بغية تهيئة بيئة خارجية جيدة مؤاتية للاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا وكفالة السلام والتنمية الدائمين هناك.

إن الصين بوصفها عضوا دائم العضوية في مجلس الأمن تعلق دوما أهمية على أفريقيا. وتدعم البلدان الأفريقية في كفاحها العادل لصيانة الاستقلال الوطني وسيادة الدولة والسلامة الإقليمية لأراضيها، وجهودها للإنعاش الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وتؤيد تسوية الخلافات والنزاعات داخل أفريقيا من خلال التشاور السلمي. ونعتقد أن البلدان الأفريقية قادرة تماما على حل نزاعاتها وصراعاتها الداخلية.

وشهدت أفريقيا إبان السنوات القليلة الماضية زيارات قام بها الرئيس الصيني، ورئيس الوزراء ونواب رئيس وزراء مجلس الدولة، ومختلف الوزراء، بما في ذلك وزير الخارجية. وأحرزت الصين والبلدان الأفريقية تقدما كبيرا في مجال علاقاتها الودية وتعاونها. وفي السنوات المقبلة، ستواصل الصين تأييدها الثابت للاقتراحات العادلة والمطالب المعقولة للبلدان الأفريقية، وستعزز علاقاتها الودية وتعاونها معها وستقدم إسهامها في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

إن أفريقيا قارة واعدة، وإنني لعلى اقتناع أنه بجهودها الذاتية وبمساعدة المجتمع الدولي ستحقق تدريجيا الاستقرار والنمو الاقتصادي المطرد.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير العلاقات الخارجية والعبادة في كوستاريكا، معالي السيد فرناندو نارانجو - فيلالوبوس.

السيد نارانجو - فيلالوبوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدتي الرئيسة، إنه لسرور عظيم لوفد بلدي أن تترأسين هذا الاجتماع الوزاري الهام لمجلس الأمن للنظر في الحالة العامة للسلم والأمن الدوليين في أفريقيا.

إن مجلس الأمن يكرس معظم وقته للمسائل الأفريقية المدرجة في جدول أعماله. فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا تثير الصراعات المسلحة هناك. وكل مسألة من هذه المسائل - وبخاصة الصراعات السياسية والهيكلية الخطيرة في أفريقيا جنوب الصحراء - تبين مدى التغير الذي طرأ على مفاهيم المجلس وممارسات عمله في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتفسير الذي يقدمه أعضاء المجلس لسلطاته والتزاماته وواجباته بموجب الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد أكد بلدي - في مجلس الأمن وفي مختلف أجهزة الأمم المتحدة الأخرى - على أنه من حيث المفهوم التقليدي للصراعات بين الدول أو الحالات التي تنطوي على إمكانية اندلاع حرب دولية، فإننا ننتقل إلى وجهة نظر أكثر تكاملا وشمولية بكثير، وهي الصراعات التي تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين. وتتضمن وجهة النظر هذه حالات الفقر المدقع والتخلف الاجتماعي والاقتصادي، وانتهاكات حقوق الإنسان والتدفقات الهائلة للاجئين، والحروب الأهلية الناتجة عن الصراعات الإثنية، والتدهور الشديد للبيئة، والإرهاب، بل وحتى بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية مثل الفساد، والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية؛ ويتضمن أيضا الأصولية الدينية التي غزت بقوة في السنوات الأخيرة مناطق عديدة من العالم. وأصبحت هذه البنود الآن بنودا راسخة في جدول أعمال الأمن الدولي.

ويود بلدي أن يبرز النهج الذي بموجبه اضطلعت البلدان الأفريقية بدور قيادي واضح في حل صراعاتها في سياق منظماتها الإقليمية ودون الإقليمية. وتشجع كوستاريكا أفريقيا على مواصلة السير في هذا الاتجاه في إطار التنسيق مع الأمم المتحدة ووفقا لأحكام الميثاق والقانون الدولي.

وترى كوستاريكا أن الاحترام التام لحقوق الإنسان يكتسي أهمية قصوى. وينبغي أن تكون رسالة مجلس الأمن في هذا الصدد واضحة وقوية: فالتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن لن تكون دائمة وذات أهمية ما لم يكن الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان مطلوبا كأساس لحل الصراعات.

وتعتقد كوستاريكا أن الايديولوجيا والجنس والدين والمنازعات على السلطة السياسية أو الصراعات ذات الطابع الإثني والعرقي أو الثقافي ينبغي ألا تستخدم في أية منطقة كذرائع تبرر انتهاك حقوق الإنسان أو تكريس الحصانة. وأن الدفاع عن هذا الموقف المبدئي يرقى إلى الدفاع عن جوهر الأمم المتحدة نفسه.

وتنضم كوستاريكا إلى الاعتراف الدولي بالبلدان الأفريقية التي اختارت نظاما ديمقراطيا للحكم، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها والتقدم من خلال الإصلاح الاقتصادي لأن ذلك يمثل أفضل الآمال لإنهاء العنف الداخلي والإقليمي وضمان النمو المستدام والتنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك فإن استمرار الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادة في تلك القارة محبطة للآمال. وهذه الاختلالات لا يمكن القضاء عليها بدون تصميم زعماء أفريقيا ودون توفر الدعم الحاسم من جانب المجتمع الدولي.

ويرى بلدي، أن هذا الدعم يجب أن يقدم بروح التضامن وبغير شرط وبتركيز أشد على المجالات التي تحتاجه لأسباب إنسانية. ومع ذلك، وبغية حفز التعضيد الديمقراطي وحكم القانون، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه وتعاونه مع تلك البلدان التي تواصل إحراز تقدم كبير في جميع مجالات حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد العام والخاص وفي عمليات التجريد من الأسلحة ونزع السلاح.

واسمحوا لي أن أذكر بالإجراءات المتعلقة بتجريد الأسلحة ونزع السلاح التي سبق واقترحتها هيئات دولية عديدة، مثل توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة؛ وحظر تصدير الأسلحة إلى البلدان التي لا تقدم تقارير عن عمليات نقل الأسلحة إلى الأمم المتحدة وإلى الدول التي لم توقع على الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي ونزع السلاح؛ وحظر نقل العتاد والأفراد أو الدعم السوقي والمالي للدول التي اتضح أن قواتها العسكرية أو الأمنية شاركت أو أسهمت في انتهاكات حقوق الإنسان.

وتعتقد كوستاريكا أنه ينبغي حث البلدان التي تنتج الأسلحة وتتاجر بها على ممارسة رقابة فعالة على صادراتها إلى أفريقيا. ولقد طالب المجتمع الدولي على نحو مبرر، وكجزء من استراتيجية منسقة بأن تقوم البلدان المنتجة للمخدرات بالقضاء على هذه الآفة بتدميرها في مهدها، وبالتالي تعمل على التقليل من أثرها على البلدان المستهلكة. أليست ضرورة أخلاقية على حد سواء أن نطلب إلى منتجي الأسلحة وتجارها، الذين يودون سنويا بحياة عشرات الآلاف من الأفارقة الأبرياء أو يلحقون بها ضررا لا سبيل لإصلاحه، الامتناع عن ذلك كي لا يحدث ذلك بعد الآن.

وإن العديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلينا في شباط/فبراير ١٩٩٨ سوف تتجاوز سلطات مجلس الأمن. ولذا سيتعين أيضا إحالة التقرير إلى الجمعية العامة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإنسانية الخاصة. وبذلك فقط، ومن خلال منظور متكامل وشامل، سيكون من الممكن وضع استراتيجية فعالة لدعم المجتمع الدولي لشعوب ودول أفريقيا.

وبعد انتهاء الصراعات المسلحة، لا يسعنا ببساطة أن نطلب من بلدان هذه القارة الهائلة القيام بعمليات تكيف وإصلاح وتحرير بلا حدود. فإذا كان العالم يريد فعلا تعزيز السلام في أفريقيا، فإن ذلك سيقتضي وضع برنامج واسع وعميق لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي. وهذا البرنامج يتطلب دعم المجتمع الدولي والإسهامات القيمة من جانب المنظمات غير الحكومية والسياق الملائم لسلام راسخ ودائم.

إن الديمقراطية في كنف السلطات المدنية لن تزدهر وتكتسب معناها الحقيقي إلا عندما تسود العدالة الاقتصادية والسلام الاجتماعي. وإن بناء هذه الشروط الأساسية وتطوير دولة القانون كأساس للنظام الديمقراطي والمصالحة الوطنية يمثل التحدي الأكبر الذي ستواجهه أفريقيا في القرن المقبل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية مصر معالي السيد عمرو موسى.

السيد عمرو موسى (مصر): السيدة الرئيسة، أسعدني كثيرا خلال الأيام القليلة الماضية أن أكون بين من رحبوا بك في جولتك الأولى في الشرق الأوسط حيث نجحت زياراتك في تقديم شخصية تحظى بالتقدير وتبعث الأمل في سياسة متوازنة ورعاية فاعلة لعملية السلام.

واليوم حين ينعقد مجلس الأمن - بمبادرة منك - لنظر الوضع في أفريقيا فيسرني باسم مصر كدولة أفريقية أن أعبر عن تأييد تلك المبادرة من حيث الموضوع والتوقيت، ومشاركة الرئيس روبرت موغابي رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بنفسه في هذا الاجتماع دليل واضح على مدى الاهتمام الذي توليه القارة لهذه المبادرة.

نحن نفهم تلك المبادرة باعتبارها دعوة للمجتمع الدولي ليؤكد عزمه على العمل المشترك لمساعدة الدول الأفريقية في هذا المنعطف التاريخي حتى تقوم بدورها كشريك كامل في إرساء قواعد النظام الدولي الجديد في مختلف جوانبه الهيكلية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

إن افريقيا تتطلب في المرحلة الحالية مواجهة أمور رئيسية ثلاثة:

أولا: العمل على التسوية السلمية للمنازعات القائمة في عدد من مناطقها، وإيجاد الحلول العاجلة لمشكلات اللاجئين.

ثانيا: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودفع التكامل على مستوى التجمعات الإقليمية وعلى مستوى القارة ككل.

ثالثا: ترسيخ التحول الديمقراطي للمجتمعات الأفريقية واحترام حقوق الإنسان.

ولقد اتخذنا في أفريقيا بالفعل خطوات جادة في هذا الشأن. فبالنسبة للتحدي الأول، جاء إنشاء الآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات عام ١٩٩٣ تأكيدا لاستعداد أفريقيا تحمُل مسؤولياتها في إيجاد الحلول لتلك المنازعات والعمل على احتوائها قبل تصاعدها. كما شهدت السنوات الماضية إسهاما فعالا من جانب التجمعات دون الإقليمية في القارة في هذا الخصوص. بل إن المساعي الأفريقية أثبتت أخيرا أنها كانت أسرع من المساعي الدولية في التعامل مع الأزمات ومحاولة احتوائها وعلاجها. كما أقدمت أفريقيا على خطوة أخرى هامة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة واعتماد إعلان القاهرة الذي أعرب عن الأمل في أن تتبع هذه الخطوة خطوات مماثلة في مناطق العالم الأخرى وعلى رأسها الشرق الأوسط الذي يرتبط أمنه ارتباطا وثيقا بأمن أفريقيا.

ولعل هذه التطورات تجعل المجتمع الدولي مطالبا أكثر من أي وقت مضى بالعمل على تعزيز دور منظمة الوحدة الأفريقية ومدها بالتأييد السياسي والقدرات المادية والفنية دعما لإمكانات إسهامها في معالجة المشاكل والمنازعات في إطار أفريقي، بما في ذلك تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الأفريقية وتنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة وتناول فيه "تحسين الاستعداد لمنع الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا" من خلال خطوات تستهدف زيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين المنظمتين، ودعم التحرك المشترك لدى التعامل مع تلك الأزمات.

كما خلص التقرير إلى أن "نجاح الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا، وبصرف النظر عن مستوى الاستعداد وفعالية التعاون بين المنظمات، يتوقف على توفر الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع وعلى توفرها لدى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على وجه الخصوص لدعم هذه العمليات وضمان إتاحة الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية لتنفيذ ولاياتها منذ البداية. فعلى هذا الأساس وحده يمكن لأدوات تسوية النزاعات وإدارتها أن تكون ذات فاعلية في عصر ما بعد الحرب الباردة".

أود كذلك أن أشير إلى ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم للدورة الحالية للجمعية العامة حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات، والذي ضرب فيه المثل بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، منوها بما يتم من اتصالات شبه يومية بين المنظمتين، وكذلك بتعيين ممثل خاص مشترك لهما لمعالجة الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى.

ومع ترحيبنا بالمبادرة المشتركة التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة لدعم قدرات الدول الأفريقية في مجال حفظ السلام، فإننا ندعو إلى التنسيق الكامل مع منظمة الوحدة الأفريقية وآلية فض المنازعات التابعة لها، مع الالتزام بولاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وأن تكون هناك آلية مشتركة لتوجيه هذا الدعم لتحقيق استفادة الدول الأفريقية وعلاج مشاكلها على نحو رشيد.

وأثق أننا متفقون أنه مع حرص أفريقيا على الاضطلاع بدور كبير في معالجة مشاكلها الأمنية، فالمسؤولية الأساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين تظل للمجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن، وأن المطلوب هو إيجاد شراكة تدعم من قدرات أفريقيا في منع المنازعات وتحقيق السلام في أراضيها حتى يمكن المساهمة مع الأمم المتحدة في صياغة نظام عالمي مستقر خاصة بالنسبة لمعالجة جذور الأزمات وتوقع ومنع المنازعات، والتفرغ لجهود التنمية.

بالنسبة للتحدي الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبالرغم من الصعوبات التي واجهتها الدول الأفريقية في إطار التزامها ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، فقد حرصت الدول على تنفيذها بجدية وبنجاح تابعته المؤسسات الدولية المعنية، وأدى إلى تحسن ملحوظ في معدلات النمو.

ومع هذه المؤشرات الإيجابية، فمازالت بشكل عام تعاني من تزايد أعباء الديون الخارجية، وانخفاض مستويات المعيشة وضعف الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطنين، إلى جانب تناقص القدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات، وكلها عناصر تمثل معوقات لعملية التنمية، بالإضافة إلى ما يترتب على استمرار حالة عدم

الاستقرار والمنازعات في بعض المناطق من إهدار للموارد البشرية والاقتصادية.

وإدراكا منا، في أفريقيا، لتأثير هذه المتغيرات، ووضعا في الاعتبار أضرار غياب التكامل الاقتصادي الفعال في القارة، اتخذنا عدة خطوات لإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتنشيط التجمعات دون الإقليمية التي تشكل أعمدة هذه الجماعة، بما يتضمنه ذلك من إزالة العوائق أمام التجارة وتيسير حركة رؤوس الأموال والأفراد، وتهيئة مناخ أفضل للاستثمار والنهوض بالبنية الأساسية واضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في الاقتصاد.

وغني عن البيان أن تلك الجهود الإقليمية تتطلب بيئة خارجية مواتية حتى تتحقق نتائجها. وبالرغم من مساعدات خارجية من المهم الاعتراف بجدواها وفوائدها إلا أنها تظل غير كافية، كما أن برامج العمل المحددة التي أقرتها الجمعية العامة في أكثر من مناسبة لم يرق تنفيذها إلى مستوى التوقعات. وظلت بعض هذه البرامج والقرارات حبيسة ملفاتها، ولم تدخل حيز التنفيذ أبدا.

إن احتياجنا لمبادرات جديدة تجاه أفريقيا أقل من احتياجنا إلى إيجاد آليات لتفعيل المبادرات القائمة والتنسيق فيما بينها، سواء كانت في إطار الأمم المتحدة وهو ما أكده الأمين العام في كلمته اليوم أو من جانب المؤسسات والدول المانحة وآخرها المبادرة التي صدرت عن قمة دنفر في حزيران/يونيه الماضي، والمهم هو توفير العناصر اللازمة للإسراع في تنفيذها وتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأفريقية وأهمها معالجة مشكلة الديون وتخفيف أعبائها، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادها، وفتح الأسواق أمام صادراتها.

تتواكب مع عملية الإصلاح الاقتصادي خطوات إيجابية نحو كفالة الممارسة الديمقراطية والإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان. والتزام أفريقيا بهذا النهج هو التزام جاد أكده الإعلان الصادر في عام ١٩٩٠ عن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، ويعززه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي تم إقراره، وقُرب الانتهاء من إعداد بروتوكول لإقامة محكمة أفريقية للنظر في الانتهاكات المتصلة بهذا المجال، بالإضافة إلى الانتخابات التي جرت في عدد من الدول الأفريقية وشاركت في مراقبتها وأقرت بنزاهتها الأمم المتحدة وهيئات دولية أخرى عديدة.

ولعل من أبرز الدلائل على تمسك افريقيا بالشرعية ورفضها الخروج عليها، الموقف الجماعي الحازم الذي اتخذته القارة تجاه التطورات في سيراليون، ومن قبلها في ليبريا، ومساعينا الجماعية إزاء الموقف في أنغولا أو في الكونغو برازافيل، والمتابعة النشطة لما يجري في الصومال ومنطقة البحيرات العظمى والإجراءات التي تتخذ إزاء التطورات في كل منهما.

وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا الظروف الصعبة التي تتعرض لها المجتمعات الأفريقية. فترسيخ الديمقراطية يقتضي توفير الأمان لتلك المجتمعات من معاناة الفقر والجوع والحرب، وتحقيق المتطلبات اللازمة للحد الأدنى من المعيشة الكريمة للشعوب.

وأفريقيا تحتاج لدعم مسيرتها في إطار عملية الإصلاح السياسي إلى جانب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وترحب بالاستفادة من تجارب الآخرين، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن فرض أنماط موحدة في هذه العملية. فلكل مجتمع ظروفه الخاصة ومعتقداته وتقاليده ومراحل تطوره.

إن أفريقيا تنشد الديمقراطية على المستوى الدولي أيضا. ومن هذا المنطلق يأتي الموقف الأفريقي الجماعي المساند لعملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة مجلس الأمن، وتحقيق تمثيل أكثر عدالة لجميع المجموعات في المجلس بما في ذلك أفريقيا، سواء بالنسبة للمقاعد الدائمة أو غير الدائمة، وهو الموقف الذي أكده الإعلان الصادر عن القمة الأفريقية في هراري في حزيران/يونيه الماضي، والذي نؤيده ونتمسك به.

وأود الإشارة، أخيرا، إلى قضية أخرى هي محل اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الأفريقي باعتبارها تمس بلدا وشعبا أفريقيا، وأعني بذلك ليبيا ولوكربي. وجوانب هذه القضية معروفة كما أن الموقف الأفريقي بشأنها واضح مثلما تحدث به الرئيس موغابي رئيس منظمة الوحدة الأفريقية. وفي الوقت الذي نؤكد فيه جميعا على احترام قواعد القانون الدولي واحترام قرارات مجلس الأمن، والالتزامات التي تكفل إقرار العدالة ومحاكمة المتهمين، نشير إلى ما تطرحه منظمة الوحدة الأفريقية

من مبادرة إجماعية في هذا الشأن وخيارات يمكن دراستها لنضع حدا للمشكلة القائمة.

إن العدالة يجب أن تتحقق لأسر الضحايا. فلنسهل محاكمة المتهمين وبسرعة، حتى نضمن لشرعية مجلس الأمن احترامها، وحتى نصل إلى حل مقبول لجميع أطراف هذه القضية، ورفع المعاناة عن الشعب الليبي وعن أسر الضحايا.

إننا نطالب بتفعيل دور الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة لمساعدة أفريقيا في جهودها. ونحن في هذا نتفق مع ما ذكره الأمين العام، حتى تحتل القارة مكانها الجدير بها في المجتمع الدولي، تعويضا لما عانته شعوبها عبر سنوات طويلة بسبب عوامل خارجية وتاريخية معروفة. وما نسعى إليه هو شراكة تجمع بين افريقيا والأمم المتحدة والدول المانحة، من أجل السلام والتنمية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

الكلمة الآن لوزير خارجية فرنسا، معالي السيد هوبير فيدرين.

السيد فيدرين (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجتمع مجلسنا بصفة منتظمة لمناقشة الحالة في أفريقيا، ولكننا في أغلب الأحيان نبحث، على وجه الاستعجال، عن حلول لأزمات طارئة. وهي إذن فكرة ممتازة أن نجري نقاشا موضوعيا حول مشاكل السلم والتنمية في القارة الأفريقية. وليست هناك هيئة دولية أخرى يمكنها أن تفعل ذلك بنفس الشرعية ونفس المسؤوليات التي للمجلس.

أولا وقبل كل شيء، عن أي أفريقيا نتحدث؟

منذ عام ١٩٩٥ تشهد القارة الأفريقية نموا متجددا يفوق معدلها للنمو الديمغرافي، إلا أنه نمو متفاوت في توزيعه. فقد تمكنت بعض الدول من اغتنام الظروف الاقتصادية المؤاتية بقيامها في آن واد بحث خطى التحول الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية الجسورة.

ولكن بالنسبة لعدد كبير من البلدان لا يزال النمو بعيد المنال، والسياق الإقليمي هنا يكتسب أهمية خاصة.

وفضلا عن ذلك، ولئن كانت أفريقيا ككل تتمتع بنمو متجدد، فإن النصيب الكلي لأفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية ما فتئ يتناقص باطراد على مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية، حتى أنه الآن لا يمثل أكثر من ١,٥ في المائة. وهذا يوضح بجلاء مدى صعوبة انضمام أفريقيا إلى عملية العولمة الجارية حاليا.

ولا يزال عبء الديون، على الرغم من البرامج المتكررة لإلغائه أو إعادة جدولته، يمثل عقبة كأداء أمام أفريقيا، في وقت تبحث فيه عن طرق لتحقيق دينامية جديدة.

ويضاف إلى هذه العوائق الخطيرة الاتجاه نحو تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية. فمع انتهاء الحرب الباردة، أعيد توجيه جزء من المعونة التي كانت تتمتع بها أفريقيا إلى أماكن أخرى. وفوق هذا وذاك، عمدت بعض البلدان الرئيسية إلى إجراء تخفيضات جذرية في ميزانياتها للمعونة الإنمائية. وفي بعض الحالات بلغ هذا التخفيض أكثر من ٣٠ في المائة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وحدهما.

وجاءت تخفيضات المعونة في وقت كانت أفريقيا قد شرعت فيه لتوها في عمليات إصلاح هيكلي شجاعة. وهكذا وجدت الحكومات الأفريقية أن ما لديها من تمويل خارجي كان أقل، في وقت كانت تفرض فيه على شعوبها مطالب شاقة.

وأريد أن أؤكد هنا أن الاستمرار في خفض تدفقات المعونة الدولية يمكن أن ينطوي على مخاطر تفاقم التوترات وظهور أزمات أخرى في أفريقيا. وقد لفتنا انتباه شركائنا الأوروبيين إلى هذا في عام ١٩٩٥، أثناء تجديد موارد صندوق التنمية الأوروبي، ودافعنا عن هذه القضية في قمة مجموعة السبعة التي عقدت في ليون في عام ١٩٩٦. وكان هذا التزاما تمكست به فرنسا منذ عقود، وكانت هي البلد الوحيد منذ وقت طويل، الذي دأب على التذكير بهذه القضية. وستواصل السير على هذا الدرب.

هذه هي الخلفية التي يجب أن نضعها في اعتبارنا عندما نعالج المشاكل الأمنية في أفريقيا، حتى وإن كانت هناك في كل أزمة عوامل سياسية، محلية ودون إقليمية، وفي معظم الأحيان عوامل عرقية، تلعب هي أيضا دورا رئيسيا.

إن المآسي التي شهدتها بعض البلدان في هذه السنوات القليلة الماضية ولدت معاناة إنسانية هائلة وعمليات نزوح جماعية للمدنيين إلى بلدان منكوبة هي نفسها بمشاكل خطيرة. وتدفقات اللاجئين هذه كانت سببا في زعزعة استقرار مناطق بأكملها، على الرغم من الجهود الرائعة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

هذه المجموعات السكانية التي أخذت أحيانا كرهائن لجماعات مسلحة انغمست في جريمة إبادة الأجناس - التي أنشئت لها محكمة جنائية دولية - تعرضت بعد ذلك لمجازر في ظل ظروف تستدعي تسليط الضوء عليها حتى يمكن صياغة مستقبل من نوع مختلف.

وثمة بشائر أمل بدأت تلوح في الأفق. وأولها أن أفريقيا بدأت منذ عدة سنوات تقدم كل يوم دليلا متزايدا على عزمها على العمل بنشاط من أجل منع وتسوية الصراعات التي تواجهها. ومنظمة الوحدة الأفريقية تضطلع حاليا بدور متزايد وإيجابي في عدد كبير من الحالات الحساسة. ولأول مرة في غضون الشهور الاثني عشر الماضية، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بتعيين ممثل خاص مشترك في منطقة البحيرات الكبرى، هو السفير سحنون. وفرنسا ترحب بزيادة الروابط الوثيقة بين المنظمتين. وأود أن أضيف أنني أضم صوتي إلى صوت الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن المناشدة التي وجهها الرئيس بونغو فيما يتعلق بجمهورية الكونغو.

وبعض المنظمات دون الإقليمية، في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي أخذت تؤكد قوتها وأصبحت بالفعل عامل استقرار ينبغي تشجيعه. كما أن الدبلوماسية الوقائية التي يأخذ بها رؤساء الدول تسهم إسهاما مفيدا في فض العديد من المنازعات.

وفي حالات معينة، أخذت أفريقيا، بالرغم من ضيق يدها، بزمام المبادرة في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد كان العمل الذي اضطلع به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا تجربة إيجابية. كما أن بعثة مراقبة اتفاقات بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى تثبت أنها عمل ناجح للبلدان التي شكلتها. وقد اعترف مجلس الأمن بذلك النجاح مؤخرا بتأييده لاستمرار تلك العمليات.

وإن هذا التطور الإيجابي ينبغي أن يشجع. ولكن لأننا نعتقد أن هذا التشجيع يجب ألا يقتصر على مجرد الكلام، يلزم وضع آليات تمكن المجتمع الدولي برمته من تنسيق مساعدته للدول والمنظمات الأفريقية من أجل تعزيز قدراتها على حفظ السلام، وانطلاقا من هذه الروح اتفقت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مؤخرا على التعاون لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن مساعدة أفريقيا لتزيد من مشاركتها في حل أزماتها، لا يعني في نظرنا أن يتخلى المجتمع الدولي عن مسؤولياته تجاه القارة الأفريقية. بل على العكس، يجب على المجتمع الدولي أن يكون مشتركا بأن يمضي إلى ما هو أبعد من الإعلانات عن النوايا، ويتدخل بفعالية في حالات الأزمة حالما تسمح الظروف بحضور فعال.

وفرنسا، بدورها، وعيا منها بمسؤولياتها الخاصة بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، وإدراكا منها لأهمية احترام قرارات مجلس الأمن، تعمل بلا كلل لمنع الأزمات، مفضلة على نحو متزايد النهج المتعدد الأطراف لمعالجة مسائل الأمن في أفريقيا. وبينما تحافظ فرنسا على الاتفاقات الدفاعية التي تربطها ببلدان معينة، فقد أوضحت رفضها أن تجر إلى الصراعات الداخلية أو أن تتدخل في الشؤون الداخلية لشركائها الأفارقة.

لقد اختار بلدي سياسته بوضوح: دعم بناء الدول الديمقراطية القائمة على حكم القانون، ودعم الحكم الرشيد، ودعم التنمية - مفتاح الاستقرار والسلام في أفريقيا - وبناء شراكة تتطلع إلى المستقبل. وتتشاطر هذه السياسة مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل، عن طريق صندوق التنمية الأوروبي واتفاقية

لومي والمساعدة الثنائية، الشريك الرئيسي للقارة الأفريقية. وفرنسا تعتمد سياستها الأفريقية وتجري تحديثها بحيث تأخذ في الاعتبار حقائق الوقت الراهن، ولكنها لن تتخلى عن أفريقيا، بل على العكس، ستظل تتمسك بهذه السياسة بينما تعمل إلى جانبكم، سيدتي الرئيسة، والأمين العام، والوزراء الحاضرين اليوم.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون في غينيا - بيساو، معالي السيد دلفيم دا سيلفا.

السيد دا سيلفا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): لا شك أن أفريقيا شهدت تغيرات واسعة الأبعاد خلال السنوات الست الماضية. وقد استلهمت تلك التغيرات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التحولات العالمية الكبرى التي حدثت ونحن نقترب من نهاية القرن، وتكيفت بتأثيرها، إن لم تكن قد نشأت بسببها، وهي تعكس اعتراف الحكومات الأفريقية بتطلعات شعوبها نحو المزيد من الحرية والديمقراطية، واحترام حقوقها الأساسية في إطار تعددية الأفكار وتساوي الفرص. وكانت في العديد من الحالات نتاج عملية انتخابية أجريت أحيانا تحت إشراف الأمم المتحدة وغيرها من المراقبين الدوليين. غير أن الاضطرابات التي نشهدها في أفريقيا هي أيضا، للأسف، نتيجة مأساوية ومحتومة لرفض بعض القادة الأفارقة سماع استغاثات شعبهم، أو الالتزام بقواعد ومعايير الديمقراطية والحكم الرشيد، التي يطالب بها الشعب من خلال التظاهر العنيف في بعض الأحيان، بل ومن خلال الصراع المسلح.

وما من شعب أفريقي يقبل اليوم أن يتم تجاهله أو أن يعيش في ظل نظام دكتاتوري. وتحتاج المجتمعات الأفريقية إلى مجال أوسع للتعبير عن نفسها حتى تشارك بصورة أكثر فعالية في توجيه وإدارة شؤونها الوطنية - وهي أمور تهمها بصورة مباشرة. ويعبر إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في العديد من البلدان عن إدراك رجال الدولة الأفارقة لهذا الواقع الجديد. ولكن العملية الانتخابية وحدها لا تكفي. بل يجب أن تتوفر الفرصة لكل مواطن لينعم بالازدهار وينتفع من تحسن مستويات المعيشة المتقاسمة بصورة منصفة.

ولئن كان صحيحا أن الديمقراطية والتعددية السيادية ستصبحان منذ اليوم جزءا من المفردات السياسية في أفريقيا، على غرار بقية أنحاء العالم، فإن مبادئ لا تقل أهمية مثل التسامح، وحق المعارضة واحترام الفرد، لم تترسخ بعد في قلوب وعقول كل الرجال والنساء في قارتنا. إن أفريقيا تعاني من شرور عديدة. ولا تزال مواجهة بآفات تستدعي، نظرا لخطورتها وحدتها، تقديم كل الدعم لأفريقيا الذي هي في أمس الحاجة إليه.

ولهذا السبب سررنا سرورا بالغا، سيدتي الرئيسة، عندما أخذ بلدكم، الولايات المتحدة، زمام المبادرة بتنظيم اجتماع وزاري لأعضاء مجلس الأمن مكرس لأفريقيا. وهو تعبير بليغ عن الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لأفريقيا، وعلامة صداقة وتضامن مع الشعوب التي نمثلها. كما أن حضور الرئيس روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسيد سالم سالم أمينها العام، اللذين يحفز بيانهما مجهودنا الجماعي ويسهمان فيه، يضفي طابعا استثنائيا على مداولاتنا. كما أحيي الأمين العام السيد كوفي عنان، على جهوده التي لا تكل لإيجاد حلول للمشاكل الأفريقية.

إن أفريقيا تحتل بطريقة متزايدة، مكان الصدارة في المشهد الدولي بصورة تدعو إلى القلق. فالثورات والصراعات العرقية والصراعات ما بين الدول، والحروب القبلية، والانقلابات، والتشريد الواسع للمجموعات السكانية، وتكاثر أعداد اللاجئين، أصبحت تشكل، للأسف، الإرث الثقيل الذي يرزح تحته اليوم بعض الشعوب في أفريقيا. لم هذا؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه العديد جدا من الرجال والنساء والأطفال، بينهم العديد من الأشخاص المسنين الذين لم تعد لديهم مقدرة على المشي، أناس يطاردون كالحيوانات، يضطرون إلى أن يهيموا على وجوههم في الغابات عرضة لأخطار قاتلة. لم كل هذا الشقاء والدمار؟ لم كل هذه الفظائع والمجازر؟ إن علينا واجبا أن نبحث معا عن أسباب كل هذه المآسي وأن نقترح حلولا لها.

وينبغي لمجلس الأمن، والمجتمع الدولي بأسره، السعي لتحديد الأسباب الحقيقية لجميع النزاعات التي تحدق بالعديد من البلدان الأفريقية وتعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها. ونحن نعلم، بالطبع، أن الأمم المتحدة لا يمكنها القيام بكل شيء، إلا أننا مقتنعون بأن

بإمكاننا، سويا، التعهد بالقيام بالمزيد وبنجاح أكبر. ولقد رأينا ما يمكن القيام به في مناطق أخرى، وفي ظروف مماثلة، وعلى نحو أسرع. فلنسع لإضفاء قيمة مساوية لحياة أي إنسان على امتداد العالم. ولا ينبغي النظر إلى المعاناة في أفريقيا على أنها أمر لا مفر منه. ما هي الموارد المتاحة لنا؟ لدينا بالطبع مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونحن جزء منه، ونجري المناقشات داخله للتوصل إلى حلول تكون، بمقدر الإمكان، نتيجة لتوافق الآراء. بيد أنه، على الرغم من النوايا الطيبة والبلاغة التي تعلن بها القرارات، يبدو أحيانا أنه ليست لدينا فكرة واضحة بما يكفي عن خطورة بعض الأزمات، ونتيجة لذلك، فإننا لا نتصرف بالسرعة اللازمة. وفي هذا الصدد، فإن حالة الكونغو (برازافيل) مثال واضح وتستدعي التأمل العميق.

إن ميثاق الأمم المتحدة منح مجلس الأمن سلطة ومسؤولية اتخاذ تدابير قسرية لإنفاذ احترام مقرراته. وهذه التدابير، التي يمكن لآثارها أن تسبب على الصعيد الإنساني أضرارا للسكان الأبرياء، ينبغي أن تكون مقيدة زمنيا وينبغي أن تستعرض دوريا على أساس بيانات موضوعية. ونحن نرى، في ضوء التطورات الأخيرة، أن حالة ليبيا تستحق أن يعاد النظر فيها. وأعني، على وجه الخصوص، المقترحات المشتركة التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، والتي تنص على إنشاء آلية تكفل احترام حقوق الضحايا وتحقيق العدالة وفقا للمعايير المقبولة عالميا.

وإننا نفهم أن الأمر يعود إلى الحكومات الأفريقية، أولا وقبل كل شيء، لكفالة احترام حقوق مواطنيها الأساسية وتعزيز الديمقراطية والحكم السليم بغية توفير الظروف من أجل تحقيق تقدم وازدهار حقيقيين للجميع. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تشجع التسامح واحترام الآخرين، وعليها أن تنمي الشعور بالانتماء، بصرف النظر عن المجموعة الإثنية للفرد إلى الأمة الواحدة. وعلى الرغم من أن بلداننا قد تبنت الديمقراطية اليوم، فإن هذه الديمقراطية، كي تستمر، يجب أن تـُحـَقق على المدى الطويل بأخذ المميزات الثقافية المحددة لكل واحد منا بعين الاعتبار. فالديمقراطية عملية معقدة وطويلة يجب، ولئن كانت تعتمد بصورة رئيسية على الجهد الخاص لكل شعب، أن تستند إلى المساعدة الدولية لتكتمل وتثمر.

والعديد من النزاعات في أفريقيا هي نتيجة مباشرة للافتقار إلى سيادة القانون والهياكل الاقتصادية القادرة على البقاء. وينبغي أن يوجه جهد المجتمع الدولي إلى تشجيع نشوء القوى السياسية التعددية المدعومة بمجتمع مدني واع بحقوقه الأساسية وبقطاع خاص يتسم بالدينامية والقدرة على تنظيم المشاريع على حد سواء. وحيث توجد النزاعات بين المجموعات الإثنية، علينا أن نكفل احترام حقوق الفرد ونعزز ثقافة سلام تقوم على تنوع وثراء المجموعات الإثنية في البلد.

ماذا يمكن أن نتوقع من اجتماع اليوم؟ أولا يمكننا أن نتوقع تأكيدا للرأي الذي يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن بالنسبة لخطورة النزاعات القائمة حاليا في أفريقيا والتي تتسبب في مآسي بالغة وخسائر فادحة في أرواح السكان المعنيين. ويجب أن نكون مبدعين وننشئ الآلية اللازمة لزيادة قدرة البلدان الأفريقية على المساعدة في تسوية النزاعات في منطقتهم. وأعني تحديدا المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة لمساعدة الأفريقيين في هذا الصدد، وهي مبادرة أتت في وقتها تماما وتستحق تقديرنا ودعم المجتمع الدولي بأسره. إلا أننا، قبل كل شيء، يجب أن نعطي الأفريقيين الوسيلة لمنع النزاعات بدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يقر الجميع بمساهمتها في تسوية النزاع في ليبريا. وينبغي أن نعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكفالة حماية اللاجئين وعودتهم الطوعية لبلدانهم الأصلية. وأخيرا يجب أن نكفل احترام حقوق الفرد ونساعد البلدان الأفريقية على تهيئة الظروف التي ستؤدي إلى التقدم الاقتصادي بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتنمية شعوبها ورفاهها.

إن أهمية عقد اجتماع لمجلس الأمن مكرس لأفريقيا هي السبب وراء وجود عدد من الزملاء الأفريقيين في هذه القاعة الذين كان بودهم الاشتراك اشتراكا فعالا في مناقشاتنا. وتمثل مداولاتنا الحالية، في واقع الأمر، المرحلة الأولى في جهد يرمي إلى إجراء مداولات جماعية. ومن ثم من الضروري متابعة الحوار والأخذ في الحسبان رأي البلدان المعنية مباشرة في صياغة سلسلة من التدابير تستهدف للإسهام في تسوية النزاعات في أفريقيا. وترجو ألا تخيب الآمال التي ولدها نقاشنا على امتداد أفريقيا - في أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا

الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسيراليون والصومال والكونغو وليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معالي السيد كايزو أوبوشي، وزير خارجية اليابان. وأدعوه للإدلاء ببيانه.

السيد أوبوشي (اليابان) (تكلم باليابانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في البداية، أود أن أشيد بمعالي السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، لمبادرتها بعقد اجتماع رسمي على مستوى الوزراء لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا. وأرى أنه من الأهمية البالغة لمجلس الأمن أن يؤكد مجددا في اجتماع اليوم المعقود على مستوى الوزراء التزامه بأفريقيا.

إن النزاعات العديدة والمكثفة التي تدور في أفريقيا اليوم تمثل أكبر تحد للسلم والأمن، ليس في المنطقة الأفريقية فحسب، بل للمجتمع الدولي بأكمله أيضا. وبالتأكيد، يمكن القول إن نجاحنا في حل المشكلة الأفريقية سيكون اختبارا لفعالية مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والكثير من النزاعات التي عانت منها أفريقيا في السنوات الأخيرة، والتي نشأت عن عوامل اجتماعية متعددة - بما فيها فشل الحكم السليم وانهيار المجتمع المدني واستمرار الخصومات القبلية - مختلفة للغاية عن العديد من النزاعات الإقليمية التي شهدناها خلال فترة الحرب الباردة.

وفي ظل خلفية انتشار هذه الصراعات التي تدمر نسيج المجتمع بأكمله في كثير من أجزاء أفريقيا، هناك إحساس متزايد بالإحباط واليأس لأن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن فيها، لم تكن دائما قادرة على الاستجابة لها بفعالية. وتعتقد اليابان أن مجلس الأمن، المناطة به المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يقحم نفسه بشكل إيجابي في الاضطلاع بدوره وأن يدعم مساعي البلدان الأفريقية في منع وحسم هذه الصراعات. وفي هذا السياق بالتحديد فإن إصلاح مجلس الأمن، الرامي إلى جعل هذا الجهاز أكثر شرعية وفعالية كيما يمكن أن يتصدى بفعالية لتلك الصراعات في أفريقيا، يغدو ملحا للغاية في هذه المرحلة.

وبالتصدي لهذه الصراعات التي تمتد جذورها في كثير من الحالات في الأحوال المجتمعية للسكان الأصليين في البلد المعني، من الضروري أن يسعى مجلس الأمن إلى إقامة علاقات تعاون وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن هذا المنطلق ستعقد اليابان في طوكيو في شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل المؤتمر الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية، الذي يركز بصفة خاصة على أفريقيا. ويحدوني أمل وطيد، استنادا إلى نتائج اجتماع اليوم، في أن يتوصل المؤتمر إلى توصيات ملموسة لتعزيز علاقات التعاون هذه أيضا.

وفي التفكير بمشكلة منع وقوع الصراعات وتسويتها في أفريقيا، لا يمكننا أن نغالي في التأكيد على أهمية المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين وغيرهم من المتضررين في سياق هذه الصراعات. وتود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها العميق للجهود التي ما برحت تبذلها الوكالات الإنسانية الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها. وتعتقد اليابان أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى زيادة تطوير علاقاته التعاونية مع تلك المنظمات وغيرها. وفي هذا الإطار، أود أن أجدد النداء الذي ما برحت اليابان توجهه إلى الأطراف المعنية بأن تحترم بالكامل مبادئ القانون الإنساني الدولي وأن تبذل قصارى جهدها لضمان سلامة جميع الأفراد العاملين في الأنشطة الإنسانية.

وتعتقد اليابان أن من الضروري عند التصدي لهذه الصراعات الأفريقية أن نتناول مباشرة مسألة التنمية بالإضافة إلى معالجة الصراعات ذاتها. وأقول هذا إيمانا بأن السلام والتنمية وجهان لنفس العملة - فبدون التنمية لن تزول أسباب الصراع وبدون السلام لن تتحقق الشروط اللازمة للتنمية. وبناء عليه، وبغية الإسهام في السلم الدولي عن طريق معالجة القضايا الإنمائية بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، اتخذت اليابان مبادرة من أجل استراتيجية إنمائية جديدة، تستند إلى الاعتراف الكامل

بملكية البلدان المعنية، إلى جانب شراكة حقيقة بينها وبين البلدان الصناعية.

وهي استراتيجية شاملة ستضطلع بها البلدان المانحة، بما فيها اليابان، والبلدان النامية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي وجميع الشركاء الآخرين في القضايا الإنمائية. وهي تسعى إلى تحقيق التنمية من خلال مزيج أصيل من المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، وتنمية الموارد البشرية، وغيرها من الوسائل. وتنشد اليابان الحصول على دعم وتعاون فعالين من جميع المعنيين في إعطاء هذه الاستراتيجية شكلها الملموس.

وتحقيقا لهذا الغرض، ستشارك اليابان في خريف عام ١٩٩٨، بالتعاون مع الأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، بتنظيم مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، الذي يتوقع أن تشارك فيه جميع البلدان الأفريقية على المستوى الوزاري. وسيستكشف المؤتمر السبل الملموسة التي يمكن بها تطبيق الاستراتيجية الإنمائية الجديدة في أفريقيا. وتسعى اليابان إلى تعاون جميع البلدان المعنية من أجل نجاح المؤتمر، كيما يمكن إحراز تقدم مضموني في النهوض بالتنمية الأفريقية. وهذا بدوره سيسهم في منع وقوع الصراعات.

إن تحقيق الاستقرار الأفريقي أمر أساسي لتعزيز الازدهار القائم على السلم والاستقرار في المجتمع الدولي ككل في القرن الحادي والعشرين. وفي ضوء أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة تحديات الصراعات الأفريقية، ينبغي لمجلس الأمن أن يولي قدرا أكبر من التفكير والاهتمام مما كان يفعل من قبل للعلاقة الجوهرية القائمة بين حسم الصراعات والتنمية. وينبغي للمجلس أيضا أن يوسع منظوره إزاء مشكلة منع وقوع الصراعات وحسمها عن طريق استكشاف نهج شامل إزاء الصراعات في أفريقيا يمكن في إطاره التصدي للقضايا المتصلة بالمساعدة الإنسانية وكذلك إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

ومن الواضح أن هذا سيتطلب إقامة تعاون أكبر بين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى. وتأمل اليابان في أن يدرس الأمين العام، على أساس هذا الفهم للموضوع، السبل والوسائل الملموسة لحسم الصراعات في أفريقيا وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن يتضمن اقتراحات ملموسة في وقت مبكر. واستنادا إلى تلك المقترحات، ستستكشف اليابان بنشاط السبل الملموسة للإسهام من خلالها في حسم الصراعات.

وتأمل اليابان، إذا ارتأينا ذلك مناسبا، أن تنظر، بموافقة بقية أعضاء المجلس، في إعطاء مجلس الأمن فرصة أخرى لمعالجة هذه المسألة عندما تتولى رئاسته في النصف الأول من العام المقبل، مع مراعاة نتيجة المؤتمر الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية الذي تنظمه اليابان في شهر كانون الثاني/يناير.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل بوسعي هنا أن أعرب، بالنيابة عن المجلس بأكمله، عن تعازينا لوزير خارجية بنغلاديش الذي توفيت زوجته في الليلة الماضية، وعاد إلى بلاده. باسمنا جميعا أعبر عن تعازينا للسيد الحاج عبد الصمد آزاد.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا، معالي الأونرابل ستيفن كاونزو موسيوكا.

السيد موسيوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني ووفدي نعتبر هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن حول أفريقيا اجتماعا وجيها وفي حينه، لأن القضايا الأفريقية تمثل ٦٥ في المائة من العمل الحالي لمجلس الأمن. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لك، سيدتي الرئيسة، للمبادرة بهذه الفكرة المفيدة للغاية.

إن الحالة في أفريقيا تتسم اليوم بالصراعات السياسية، من جهة، والمشاكل الاقتصادية الخطيرة من جهة أخرى. وتؤثر كل من هاتين المشكلتين دوما على الأخرى، ويجب إيجاد نهج شامل ومتكامل لحسم هذا الوضع. فالتنمية لا يمكن أن تتحقق بدون سلام. بل إن تجربة بلادي في جهود السلام في منطقتنا تعكس هذا الفهم بجلاء. فمشاكل أفريقيا لن يتم التغلب عليها إلا من خلال عزيمة وثبات وصبر شعوب القارة ذاتها وبدعم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة.

وربما كانت آفة الصراعات في أفريقيا تمثل أشد المشاكل الاجتماعية - السياسية التي تواجهها القارة إلحاحا. فعلى مر العقود الثلاثة الماضية، شهدت أفريقيا ما لا يقل عن ٢٠ صراعا شاملا، نتج عنها معاناة تجل عن الوصف. وقد حسمت بعض هذه الصراعات بينما

لا يزال البعض الآخر مستعصيا. بيد أن هناك صراعات أخرى بازغة بحاجة إلى اهتمام عاجل لاحتوائها، مثل الصراع الحالي في جمهورية الكونغو. وتدرك الحكومات الأفريقية أخطار هذه الصراعات وتبذل الجهود لحسمها. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت تدابير جماعية في البحث عن حلول لهذه الصراعات، وهي في مسعاها هذا تدرك أهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به المجتمع الدولي في هذه المهمة الصعبة.

ففي عام ١٩٩٠، اعتمد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الإعلان الخاص بالحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا والتغييرات الأساسية الجارية في العالم. وبموجب هذا الإعلان، سلم القادة بالحاجة إلى إصلاح نظمهم السياسية من أجل مصلحة شعوبهم، وقطعوا التزاما بتحقيق المزيد من الديمقراطية في بلادهم. ومنذ ذلك الحين، تخلت العديد من البلدان عن الأنظمة العسكرية الاستبدادية وتعقد الآن انتخابات حرة ونزيهة.

وفي عام ١٩٩٣، أنشأ رؤساء الدول والحكومات آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها من أجل مواجهة النزاعات في القارة. واليوم يجري القيام بالعديد من المبادرات الإقليمية لمحاولة حسم بعض هذه النزاعات.

وفي منطقتنا الإقليمية، تشترك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) اشتراكا نشطا في حل المنازعات وخاصة في السودان والصومال. وفي السودان فإن عملية التفاوض برئاسة فخامة الرئيس دانيل توروتيش آراب موي، التي كانت قد هدأت، أُعيد تنشيطها في اجتماع عقد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في نيروبي تم خلاله الاتفاق على تاريخ الاجتماع المقبل الذي خطط لعقده في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام. ولكي تنجح هذه العملية ينبغي أن يتحلى أطراف الصراع في السودان بالشجاعة والإرادة السياسية للتفاوض بحسن نية. ومن الأهمية بنفس القدر الدعم النشط للمجتمع الدولي الذي ينبغي أن يتخذ شكل موارد مالية لدعم العملية وممارسة الضغوط على جميع الأطراف. ويجب أن لا نبدو وكأننا نشجع تعدد الجهود بل ينبغي أن نواصل البناء على الإنجازات الإيجابية التي تم بلوغها حتى الآن.

إن مشاركة "إيغاد" في الصومال برئاسة إثيوبيا أدت الى نتائج مشجعة حظيت بدعم منظمات وبلدان على السواء. ونحن في منطقتنا دون الإقليمية نتطلع الى مؤتمر بوساسو المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لإعطاء قوة دفع إضافية لعملية المصالحة الوطنية والتعمير في الصومال.

وفي رأينا إن النجاح الذي تحقق في ليبريا يعد نموذجا على مكان حققت فيه الجهود الأفريقية قدرا من النجاح بفضل دعم وتعاون المجتمع الدولي. وستستمر أفريقيا في التعويل على دعم مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. ويجب أن يضطلع بالدور الرائد الموكول إليه لحل المنازعات في جميع أنحاء العالم. ونود أن يتوخى مجلس الأمن في استجابته للمنازعات في أفريقيا نفس القدر من الاهتمام العاجل الذي يستجيب به للمنازعات في مناطق أخرى من العالم.

ما فتئت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا خطيرة منذ سنوات عديدة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الأفريقية لتحسين حياة شعوبها. إن العديد من البلدان الأفريقية تظهر في قائمة أفقر بلدان العالم. ولا تزال أفريقيا مهمشة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد تسببت عناصر كثيرة في هذا الوضع لسنوات عديدة. وهي تشمل تدني أسعار السلع الأولية وعبء المديونية الثقيل والعلاقات التجارية غير المنصفة وتناقص نقل الموارد والعلاقات المشروطة التي لا يمكن التنبؤ بها مع النظام المالي الدولي. ونتيجة لذلك تتسم الحالة في أفريقيا بانتشار الفقر والتخلف بجميع المقاييس. وإن معدلات الدخل الفردي في أفريقيا هي أدنى المعدلات في العالم وهي مستمرة في التناقص السنة تلو الأخرى. ومعدل التنمية اتسم بالركود وفي بعض الحالات كان سلبيا. واليوم أصبحت أفريقيا القارة الوحيدة العاجزة عن إطعام سكانها المتزايدين دون دعم من الخارج.

وبالرغم من هذه المشاكل تبذل البلدان الأفريقية جهودا جادة لإرساء تنميتها على أسس وطيدة. وعلى الصعيد الإقليمي دخلت حيز النفاذ معاهدة من أجل التكامل الاقتصادي للاقتصادات الأفريقية وبدأت عملية التكامل. وفي الوقت ذاته، بلغت حكومات عديدة المراحل

الأخيرة من تنفيذ إصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر. وهذه الجهود القيمة تتطلب الدعم من المجتمع الدولي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة وشاملة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه أفريقيا. وهناك حاجة الى إعادة تحديد علاقات أفريقيا بالأطراف الفاعلة الأساسية في النظام العالمي الاقتصادي الحالي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز التي ينبغي أن تعيد النظر في سياساتها الخاصة بأفريقيا.

وتؤكد كينيا على أهمية الأمم المتحدة كمحفل مركزي للحوار والتفاوض في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين وكذلك في مجال التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نعلق أهمية سياسية كبيرة على تعزيز الأمم المتحدة بغية تعزيز فعاليتها في الشؤون الدولية.

ومن نافلة القول التأكيد على أهمية تنفيذ القرارات الهامة السابق اتخاذها في مؤتمرات الأمم المتحدة. ونحن نشعر بالقلق إزاء عدم امتثال البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها السابقة. وفي الوقت ذاته، ينبغي تفادي أي محاولة لتنفيذ نتائج هذه الالتزامات بشكل انتقائي أو خارج الإطار الذي تم الاتفاق عليه.

وتعلق كينيا أهمية كبيرة على التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. ونحن نعتقد أن هذا التعاون يمكن تعزيزه بما يعود بالنفع على أفريقيا. وهناك حاجة الى إعادة النظر في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة السنة تلو الأخرى حول التعاون بين المنظمتين، بغية تحسين تنفيذ تلك القرارات. وينبغي أن تحظى قرارات منظمة الوحدة الافريقية بشأن المسائل الأفريقية باحترام مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تضم كينيا صوتها الى بيان فخامة الرئيس روبرت ج. موغابي بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

وختاما، يأمل وفدي أن يتناول الأمين العام هذه المسائل وغيرها في تقريره حول الحالة في أفريقيا. ونأمل أيضا أن تؤذن مقترحاته بمرحلة جديدة تكون فيها القرارات الهامة الخاصة بأفريقيا موضع نظر جاد وتنفيذ كامل. ونتطلع إلى ذلك التقرير.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية بولندا، معالي السيد داريوش روزاتي.

السيد روزاتي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، سيدتي، أعرب عن سروري البالغ لرؤيتك تترأسين هذا الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن. وأود أن أعرب عن ترحيبي الكبير بمبادرتك بعقد هذا الاجتماع. وقد بادر الوفد البولندي بتأييد اقتراح الولايات المتحدة في هذا الصدد واعتبره مستصوبا جدا وحسن التوقيت.

ما فتئنا نشعر بالقلق الكبير إزاء الوضع الأمني المقلق واستمرار غياب الاستقرار في مناطق عديدة من أفريقيا. إن الطبيعة المعقدة للصراعات الأفريقية تقلل من فعالية الإجراءات التي تطبقها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في جهودهما لحل هذه الصراعات. إن الأزمات في ذلك الجزء من العالم، وهي أساسا نتيجة تخلف اجتماعي واقتصادي كبير، تزيد من حدتها العوامل العرقية والثقافية والدينية المترسخة تاريخيا. وهي تنطوي في كثير من الأحيان على التفسخ التام في عمل أجهزة الدولة ولا سيما في المناطق المتأثرة بالأعمال العسكرية. وكثيرا ما تصحبها عمليات نزوح كبيرة للسكان، بما يؤدي الى تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة، ويتسبب في انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وإن الطبيعة الفريدة للأزمات الأفريقية تقتضي تطوير مفهوم عام للمساعدة الدولية يواجه أسبابها الأساسية في كل تشعباتها. ولذا من الأهمية أن تستند التوصيات التي سيقدمها الأمين العام لوضع خطة قابلة للتطبيق لإنهاء الحروب الأهلية في أفريقيا على تحديد دقيق لمصادرها. وينبغي أن تتضمن أيضا فكرة محددة لوسائل المساعدة الدولية من أجل التعمير والإصلاح الشاملين للبنى الأساسية، الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، المدمرة في البلدان المبتلاة بالصراعات.

ولكن كل هذا، على الرغم من ضرورته، لن يكون إلا خطوة واحدة على الطريق الطويل نحو الحياة الطبيعية في العديد من الأماكن التي تدور فيها رحى الحرب في أفريقيا. إن ما نحتاج إليه قبل كل شيء هو تصور لهذه الحياة الطبيعية، وهذا التصور ينبغي أن تضعه أساسا شعوب أفريقيا. ونعتقد أن من المستصوب تماما لدى التفكير في مستقبل أفريقيا أن نبني على حلول مجربة يتم إثراؤها بتجارب الأفارقة المحلية وتقاليدهم

الأفريقية، مع مراعاة أن احترام معايير الديمقراطية المعترف بها عالميا وسيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية تقع في صميم العلاقات الدولية المعاصرة.

وترحب حكومتي بالجهود المستمرة لتنمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. ونلاحظ مع الارتياح الإنجازات الهامة في هذا المجال ونشجع على المضي قدما في هذا النهج الشجاع الذي أدى هذا العام بالفعل الى تعميق هذا التعاون مضمونا وشكلا.

إن الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى نزع فتيل التوترات وإنهاء الصراعات في أفريقيا ضرورية في إطار السعي الى إيجاد مستقبل سلمي في تلك القارة. وإن الجهات الفاعلة الإقليمية في وضع فريد يسمح لها بتقديم مشورة ومساعدة مناسبتين وحسنتي التوقيت للبلدان والدول التي تعاني من مشاكل. وفي هذا الصدد، تستحق الجهود الدؤوبة للوسطاء الأفارقة في الصراعات الإقليمية احترامنا العميق.

إن قدرة البلدان الأفريقية على حفظ السلام تعد، في نظرنا، أحد أهم أبعاد القدرات الإقليمية لمعالجة الصراعات وينبغي تطويرها بصورة شاملة. وقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية خطوة كبيرة لتوسيع نظرية وممارسة حفظ السلام في أفريقيا.

وعلى سبيل المثال، أود أن أشير في هذا السياق فقط إلى الجهود المبذولة من أجل مساعدة هذه العملية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي الغربي. ولا تزال بولندا تعتقد أنه ينبغي لنا أن نستفيد أكثر من الملاحظات المستفيضة الواردة في الوثائق المتعلقة بقوات حفظ السلام الأفريقية، التي رفعها إلى مجلس الأمن الأمين العام السيد كوفي عنان وسلفه.

وقد أشرت من قبل إلى أن الآثار الإنسانية المترتبة على الأزمات في أفريقيا هي آثار مدمرة فعلا. ويستفاد من تجربة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى أن فرص بقاء السكان المدنيين الذين يقعون بين دفتي رحى الصراعات إنما تتوقف في معظم الأحيان على توفير المساعدة الإنسانية والحماية بصورة فعالة. وهكذا، فإن الحد من تدفق المساعدات أو إعاقتها يمكن أن تترتب عليه، وغالبا ما تترتب عليه، نتائج مأساوية لمئات الآلاف من الناس في المناطق التي تشهد أعمالا عدائية عسكرية. وأطراف الصراع ملزمة باحترام حقوق الإنسان للسكان المدنيين الموجودين في الأراضي الخاضعة لسيطرتهم. ومن المحتم تقديم المسؤولين عن انتهاكات هذه الحقوق، وأيضا عن إعاقة عمليات الإغاثة الدولية، إلى العدالة.

ويحدونا الأمل في أن تعطي هذه المناقشة زخما لعملية تحرير أفريقيا من الصراعات الراهنة وإزالة احتمالات حدوث صراعات في المستقبل. وهذا الأمر ضرورة لو أريد التصدي بفعالية للعديد من المشاكل الحيوية الأخرى في أفريقيا.

وبلدي على اقتناع راسخ بأن بلدان أفريقيا التي مزقتها الأزمات المستمرة ستنجح في رفض ما يسبب المعاناة والبؤس لشعوبها، والبناء على ما يكفل إحلال السلام والازدهار. ولا نرى أية وسيلة أخرى لخلاص قارة ظلت مواردها الإنسانية والطبيعية اللامحدودة دون استغلال إلى حد كبير مما يؤثر سلبيا على أفريقيا نفسها والعالم بأسره.

إن بلدي يعتز بمشاركته في الأنشطة التي تقودها الأمم المتحدة لحل الصراعات في أفريقيا، بما في ذلك عدة عمليات تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا الدور العسكري، على أهميته، تكمله المساعدة التي نقدمها إلى شركائنا الأفارقة في مجالات أخرى مهمة للتنمية المتسقة في كل بلد يواجه إصلاحات أساسية منتظمة.

ويعتقد الوفد البولندي أن البيان الرئاسي الذي سيعتمده مجلس الأمن في ختام هذا الاجتماع سيعزز تعزيزا كبيرا احتمالات إنهاء الصراعات في أفريقيا. وبولندا، وقد ظلت باستمرار عضوا نشطا في الأمم المتحدة، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام بنصيبها في المساعي المشتركة المتعلقة بأفريقيا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية البرتغال، معالي السيد خايمي غاما.

السيد غاما (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إن لأفريقيا حضورا رئيسيا في جدول أعمال مجلس الأمن. والأسباب التي من أجلها تولي هذه الهيئة اهتماما للشؤون الأفريقية معروفة جيدا. والبرتغال بوصفها عضوا غير دائم في مجلس

الأمن تسعى إلى الإسهام في حوار بناء ومثمر بشأن المشاكل الأفريقية. وفي هذا السياق، نحن على استعداد دائم لتأييد المبادرات التي قد تؤثر بطريقة إبداعية في عمل المجلس في هذه المنطقة.

ونعتقد بأنه من الضروري أن نبدأ بداية جديدة فيما يتعلق بالطريقة التي يعالج بها المجتمع الدولي المسائل المتصلة بالقارة الأفريقية. فالظروف الاستثنائية، كتلك السائدة اليوم في مختلف البلدان الأفريقية، تتطلب منا جميعا إيجاد أجوبة مبتكرة وفعالة.

إننا، بالتالي نؤيد منذ البداية المبادرة الممتازة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة لإجراء مناقشة بهذا الشكل ومن أجل هذا الهدف. وإنها لمناقشة حسنة التوقيت، وهي تشكل إشارة واضحة إلى اهتمام الأمم المتحدة بالإسهام على نحو حاسم في صون السلام والأمن في أفريقيا. وإن وجود رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام بيننا، وهو أمر نرحب به كثيرا، لدلالة واضحة على أهمية هذه المبادرة. وإنني أحيي أيضا الأمين العام للأمم المتحدة الذي ما فتئ يبدي اهتمامه بأفريقيا في عدد من الحالات المعينة.

وترحب الحكومة البرتغالية بعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن على أساس أنه ليس غاية في حد ذاته. فلقد ألقيت بيانات كثيرة عن التحديات الكبرى التي تواجهها القارة الأفريقية، بيد أن هذه الكلمات لم تترجم دائما إلى أعمال. ويجب أن يكون التقرير والتوصيات المطلوبة اليوم من الأمين العام للأمم المتحدة خطوة في الاتجاه الصحيح.

إن تعزيز الأواصر التي تربط البرتغال بأفريقيا هو أحد أولويات السياسة الخارجية البرتغالية. وأود أن أذكر بعض المبادرات التي تدل على هذا الالتزام. ففي المقام الأول. قدمت البرتغال إلى شركائها في الاتحاد الأوروبي اقتراحا بعقد مؤتمر قمة أوروبي - أفريقي بهدف إقامة حوار سياسي لأول مرة على أعلى مستوى بين القارتين. والهدف الأول من الاقتراح هو وضع أفريقيا على قمة جدول الأعمال الدولي، باعتبارها قارة تستحق أبعادها إمكانياتها الاقتصادية نموذجا جديدا من العلاقات. وفي اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في أمستردام في حزيران/يونيه الماضي، تم الاتفاق على عقد مؤتمر القمة بحلول عام ٢٠٠٠، وبدأت المحادثات مع شركائنا الأفارقة بشأن هذا الموضوع.

وما فتئت البرتغال تساهم في عدة عمليات لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة في أفريقيا عن طريق وجود نشط لها في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

إننا لا نزال نخصص قدرا كبيرا من الموارد للمساعدة الإنمائية في مختلف البلدان الأفريقية، ودافعنا في المحافل الدولية عن ضرورة توفير الأموال بما يتناسب مع متطلبات الحالة الاقتصادية الراهنة في أفريقيا.

ولقد اشتركت البرتغال مع أنغولا والرأس الأخضر وسانت تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق، ومع البرازيل في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي في تأسيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وهذه الجماعة التي تضم ٢٠٠ مليون نسمة ستزيد من تعاوننا وستنشئ آليات للتعاون والتشاور الدبلوماسي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، تتضمن بصورة طبيعية وجلية تلك المجالات المتعلقة بأفريقيا. وفي هذا السياق، تقوم البلدان السبعة حاليا باستكشاف طرائق للاستفادة من تجاربها حتى تتمكن من الإسهام في أعمال إحلال السلام في أفريقيا.

ونحن نعلم أن الصعوبات التي تتحكم بمختلف البلدان الأفريقية يمكن التغلب عليها في نهاية المطاف، بتأن وواقعية. وفي أفريقيا، كما في أي مكان آخر، فإن المثابرة تؤدي إلى نتيجة. ونحن نعتقد اعتقادا صادقا بأن الأفارقة سيجدون السبيل إلى الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

ونعتقد أيضا بأن إحدى الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي ينبغي أن تتمثل في دعم المبادرات الرامية إلى منع ظهور صراعات في أفريقيا، فضلا عن إنشاء آليات من شأنها أن تهيئ الظروف الضرورية لحلها سلميا عن طريق التفاوض في مرحلة متقدمة أكثر. والعناصر الرئيسية التي ينبغي أن توجه عملنا في هذا المجال واضحة.

أولا، تعتقد البرتغال أنه لا غنى عن المشاركة النشطة من البلدان الأفريقية - والمنظمات الممثلة لها. وفي مقدمتها منظمة الوحدة الأفريقية - في تطوير الأفكار والمفاهيم التي ترتكز عليها تلك المبادرات وفي تنفيذ تلك الآليات. وفي هذا السياق، نعتبر أن مفهوم "الملكية الأفريقية" ملائم بصورة خاصة؛ ومع ذلك، ينبغي توضيح أن هذا المفهوم لا يمكن أن يُتخذ كذريعة لفك الارتباط عن أفريقيا من جانب المجتمع الدولي. بل على العكس من ذلك، إن الهدف هو مساعدة البلدان الأفريقية على امتلاك القدرات للاضطلاع بدور أفعل في حل مشاكلها، وتجنب اللجوء إلى الحلول الخارجية التي طالما ترتب عليها نتائج سلبية.

وثانيا، نؤيد أن يواصل مجلس الأمن تحمل مسؤولياته الكاملة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وذلك فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام والعمليات الأخرى، وبالتعاون مع الأجهزة والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وثالثا، نود أن نوسع نطاق هذه المناقشة المتعلقة بالأمن الأفريقي، وهي مناقشة تركزت بصورة مكثفة على الجانبين التقني والعملي، لتتضمن مسائل تتعلق ببناء السلام.

والواقع أن السلام الرسمي الذي تكفله القوات العسكرية ينبغي أن تكمله ظروف تستهدف الإبقاء على سلام مادي تقبله بحرية الأطراف المعنية. وكما أشار الأمين العام في بيانه الافتتاحي للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة:

"إننا نصبو الى وجود أمم متحدة تتمكن من العمل بمزيد من وحدة الهدف، والتماسك في الجهود والسرعة في الاستجابة سعيا الى تحقيق السلام والتقدم؛" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٥)

اسمحوا لي بكلمة ختامية لأعرب عن الأمل المخلص لحكومة البرتغال في أن يجري حسم الصراعات والنزاعات الخطيرة التي لا تزال تقسم البلدان الأفريقية قريبا ومن خلال الحوار والتنمية. وبهذه الطريقة قد يوضع حد للأزمات الإنسانية الخطيرة التي تصيب بعض أجزاء القارة. وإن البرتغال، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، وبلدا له في أفريقيا مئات الآلاف من مواطنيه، ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة أفريقيا والأفارقة على بلوغ ذلك الهدف.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد تشونغ ها يو وزير خارجية جمهورية كوريا.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب جمهورية كوريا بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة بوصفها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر بعقد هذا الاجتماع الوزاري الخاص لمجلس الأمن المكرس لأفريقيا وتؤيدها.

وخلال هذا العقد، قطعت أفريقيا شوطا كبيرا صوب الاستقرار والديمقراطية والازدهار. إلا أن الصراعات المسلحة تستمر في بعض أجزاء القارة وتهدد السلام والأمن الإقليمي. وتصيب هذه الصراعات المدنيين الأبرياء بمعاناة هائلة إذ تتسبب في تشريد أعداد ضخمة من البشر وفي المحن الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وهي فضلا عن ذلك، تدمر الموارد الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولمواجهة هذه التحديات، يخصص المجتمع الدولي كمية كبيرة من الطاقة والموارد، من خلال كل من مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، وكثيرا ما يجري ذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. ومن الواضح أن الاتجاه العام لاستجابة المجلس للصراعات في أفريقيا ينحو صوب المشاركة بقدر أكبر في أحداث المنطقة. وترحب جمهورية كوريا بهذا الاتجاه وتعتقد اعتقادا راسخا بأن المجلس يمكنه أن يفعل المزيد بقدر أكبر من الانتظام والفعالية. ويضطلع الأمين العام بدور هام يمثل جسرا لتنسيق جهود المجتمع الدولي من أجل منع الصراعات وإدارتها وحسمها، وكذلك بدور هام في الأنشطة الإنسانية والإنمائية في أفريقيا. وفي هذا السياق، نقدر بصفة خاصة تعهد الأمين العام بإجراء مشاورات دائمة مع أعضاء مجلس الأمن حول المسائل التي تتطلب اجراءات عاجلة من جانب المجلس.

وترى جمهورية كوريا أن حسم الصراعات في أفريقيا يتطلب نهجا شاملا يراعي تعقيد الأسباب المتنوعة للصراعات وعواقبها في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم ببعض المقترحات.

أولا، يجب مواصلة بذل الجهود لتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك التنسيق مع الترتيبات والمنظمات دون الإقليمية. ومما يشجعنا التعاون المتزايد بين مجلس الأمن وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وحسم النزاعات، والنجاح الذي تحقق مؤخرا للمهمة المشتركة للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في حفظ السلام الإقليمي، وتعيين ممثل خاص مشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى. ونرى أن هذا التعاون يمكّن المجلس من الاعتماد على الخبرات والموارد المحلية للمنظمات الإقليمية. ونرى أن المجلس ينبغي أن يراعي في مداولاته وجهات نظر المنظمات الإقليمية بشأن الحالات التي يكون لها فيها مصلحة واضحة ومباشرة.

وينبغي أيضا للأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية أن تركز تركيزا أكبر على منع الأزمات. فمنع الأزمات، كما نعلم أقل تكلفة دائما من معالجتها. ويحتاج المجتمع الدولي أيضا الى الاستمرار في مساعدة المنظمات الإقليمية على تعزيز قدرتها على حفظ السلام. إن بناء القدرات أمر هام لأنه لا يمكن من الاستجابة الأسرع للصراع فحسب، بل يزود البلدان الأفريقية بالقوة اللازمة في نهاية المطاف لحسم المشاكل الإقليمية بنفسها.

ونقطتي الثانية تتعلق بالمعاناة الإنسانية، وهي إحدى النتائج المباشرة للصراعات. فمن المستحيل بالفعل توفير الإغاثة والحماية الفعالتين للاجئين والمشردين داخليا في بيئة يرفض فيها أطراف الصراع احترام المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أهمية الجهود الجارية لإنشاء محكمة جنائية دولية. ونتطلع الى دراسة الأمين العام عن الطرق التي تمكننا من توفير حماية أفضل للمساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين في حالات الصراع، كما جرى طلبها في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في حزيران/يونيه الماضي.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا حاسما أكبر لوقف تدفق الأسلحة الى مناطق الصراع، مما يزيد المعاناة الإنسانية ويعيق حل الصراعات. ونحن، بصفة خاصة، بحاجة الى كفالة امتثال أكثر صرامة للحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على الأسلحة بالنسبة لمناطق الصراع في أفريقيا. وحتى إذا كانت الموارد نادرة، فينبغي لنا أن نستكشف بجدية إمكانية ايجاد آلية ملموسة لتشجيع البلدان المجاورة على التعاون لتنفيذ الحظر وإقرار التشريعات الداخلية لهذا الغرض.

وأخيرا، نرى أن هناك حاجة لإيلاء أولوية عظمى لتوطيد السلام بعد حسم الصراعات. والفشل في ذلك يترك السلام الهش معرضا للانهيار ويخاطر بتبديد كل الموارد التي خصصت لتحقيقه في المقام الأول. وفضلا عن ذلك، ينبغي لنا أن نعرب بقوة عن تأييدنا للديمقراطية أينما أنشئت وأن نوضح أهمية تحويل الجهود لحل الخلافات العرقية وغيرها الى العملية الديمقراطية.

ونرى أيضا أن الجهود الإقليمية في المجالات الاقتصادية - الاجتماعية، مثل الاتحاد الاقتصادي الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لها أهمية كبيرة بالنسبة لضمان السلام والازدهار في القارة في الأجل الطويل، ولكسر الحلقة المفرغة للفقر والحروب. ولهذا فهي تستحق دعمنا الكامل. ولكي نساعد على الإبقاء على الايقاع المشجع للاصلاح الاقتصادي في أفريقيا، نحتاج الى تهيئة بيئة خارجية مؤاتية عن طريق تعزيز فرص التجارة من خلال تحسين الوصول الى الأسواق، وتشجيع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتخفيف عبء الديون. ويمكن لمؤسسات بريتون وودز أن تيسر هذا الجهد عن طريق تشجيع إدارة سليمة للسياسة الاقتصادية وبناء البنى التحتية الأولية.

وقبل أن أختتم، أود أن أؤكد أهمية استمرار كل دولة عضو في التزامها بقضية السلام والازدهار في أفريقيا. وجمهورية كوريا عملت بإخلاص وبصفة مستمرة من أجل هذه القضية، من خلال مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة، مثل عملية الأمم المتحدة في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ومن خلال إسهاماتها في البرامج الإنسانية والإنمائية. وسنستمر في القيام بذلك. ونأمل أن نرى مبادرة اليوم الجديرة بالترحيب وقد تبعتها اجراءات ملموسة. ونثق ثقة كاملة في الأمين العام، ونتطلع الى تقريره الذي سيرسي الأساس لاجراءات أكثر تضافرا من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للأفارقة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يفغيني بريماكوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد بريماكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إننا نعتبر مناقشة مجلس الأمن للحالة الراهنة في أفريقيا مناقشة هامة وحسنة التوقيت. ولا يمكن أن نتوقع أن يتطور العالم في اتساق في الأجل الطويل إذا استمرت الدول الأفريقية - التي تشكل ما يقرب من ثلث المجتمع الدولي - تجد نفسها في منطقة "زلازل قوية". والوجه الآخر للعملة هو أن ٣٣ بلدا من البلدان الـ ٤٨ الأفقر في العالم تقع في أفريقيا، التي تحتوي تربتها على ثروة هائلة من الموارد المعدنية.

وواقع الحال، فضلا عن ذلك، هو أن انعدام الأمن وزيادة التفكك العرقي والديني والاجتماعي يمنع الكثير من البلدان الأفريقية من تحقيق التغيرات السياسية والاقتصادية التي تحتاج اليها احتياجا شديدا. والخسائر كبيرة: مئات الآلاف من الموتى وملايين اللاجئين.

وفي مجال المساعدة الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للقارة الأفريقية، فإن المجتمع الدولي وضع عددا من البرامج العامة والقطاعية، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، والتي أطلقها الأمين العام. وأعتقد أن اجتماع مجلس الأمن هذا سيدلل على أننا جميعا ندرك الضرورة الملحة لوضع استراتيجية منسقة مماثلة لصون السلم والاستقرار هناك.

وفي هذا الصدد، فإننا لا نبدأ أبدا من فراغ. فمجلس الأمن والأمم المتحدة بصفة عامة اكتسبا الآن خبرة ثرية في حسم النزاعات بين الدول. ولكن ينبغي لنا أن نسلم بأن المجتمع العالمي لم يصل بعد إلى مستوى الاستجابة الفعالة لصراعات جيل جديد. وهذه الصراعات ذات طابع داخلي أساسا، لكنها تعرض للخطر السلم والأمن الإقليميين من حيث الكوارث البشرية والمادية والخسائر الثقافية والإيكولوجية. علاوة على ذلك، هناك في هذا المجال التجربة السلبية المتمثلة في التدخل من جانب المجتمع الدولي. وإنني أشير قبل كل شيء إلى الصومال.

ولا شك أن الأفارقة ينبغي أن يكونوا أول من يهب لحسم هذه الصراعات. وهم على استعداد للقيام بذلك، وكما تبين الأنشطة الناجحة للقوات الأفريقية في ليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن جهودهم تستحق الدعم.

ونقترح أن نفكر بصورة جماعية بالطريقة التي يمكننا بها تعزيز دور المنظمات الأفريقية، وفي المقام الأول منظمة الوحدة الأفريقية، في كل من جهود صنع السلم والدبلوماسية الوقائية. وبطبيعة الحال، وبغية تحقيق هذه الأهداف بنجاح، ينبغي لنا أن نعزز بصورة كبيرة التفاعل بين هذه المنظمة والأمم المتحدة.

ونعتقد أنه آن الأوان لمناقشة مقترحات بشأن إنشاء قوة أفريقية مشتركة وهياكل لحفظ السلم بين الدول. وأود أن أشدد في هذا الصدد على أن الأساس القانوني الدولي لصنع السلم، بما في ذلك في القارة الأفريقية، ينبغي أن يظل متمثلا في ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والاتفاقات الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

ولا ينبغي اتخاذ أية تدابير إكراهية - سواء في شكل جزاءات أو وبالتأكيد في شكل قوة عسكرية - من جانب الهياكل الإقليمية ما لم يأذن بها مجلس الأمن. ويمكن لمجلس الأمن بدوره أن يعول بصورة أكبر على رأي منسق للأفارقة أنفسهم في سعيه لإيجاد نهج لحل مختلف المشاكل في القارة. وهذا يشير بصورة خاصة إلى وثائق منظمة الوحدة الأفريقية بالنسبة للحالة المتصلة بليبيا. وعلينا أن نجد الطريق لحسم هذه المسألة. وأعتقد أن اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية بشأن لوكربي يستحق الاهتمام.

إن الاتحاد الروسي يتناول مسائل التعاون مع أفريقيا وفي داخل أفريقيا انطلاقا من موقف الشراكة المنفتحة والمتساوية وذات المنفعة المتبادلة دون أنماط ايديولوجية أو طرق جامدة في التفكير أو تعصب قومي. ونحن على استعداد للمشاركة في الجهود الدولية من أجل النهوض بقدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام، إلا أنني أود مرة أخرى أن اؤكد على أن المساعدة الخارجية ينبغي أن تكمل الخطوات التي تتخذها الدول الأفريقية وليس الحلول مكانها.

ومن أسف، أن الطبول الأفريقية الصغيرة ما زالت تدق مرارا ناقوس الخطر، ولكن ينبغي لنا أن نفعل من أجلهم كل ما نستطيعه لكي تنقل فقط الأنباء السارة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة خارجية السويد، معالي السيدة لينا هجلم - والن.

السيدة هجلم - والن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أحد عشر عاما، شاركت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بأفريقيا. وكانت المسؤولية المشتركة عن مستقبل أفريقيا هي الموضوع الرئيسي لبياني وللدورة ذاتها. واليوم لا يزال هذا الموضوع صحيحا.

فلا بد لنا أن نكون شركاء من أجل التنمية وشركاء أيضا في السلم والأمن. فالرسالة واضحة، والأفارقة لا يريدون معاملة خاصة، بل معاملة متكافئة: أي إمكانية الوصول إلى الأسواق، والتعاون مع المستثمرين، وتبادل الخبرات والتفاعل الثقافي.

إن مشاركة السويد في أفريقيا عميقة وتعود إلى أمد طويل. وتعد الحكومة السويدية الآن سياسة أفريقية جديدة تستند إلى الشراكة. وخلال السنوات الثلاث المقبلة، وبخلاف الاتجاه الدولي، فإن ميزانيتنا للمساعدة ستزداد زيادة كبيرة. والجانب الأكبر منها مخصص لأفريقيا، ولكن المساعدة، من بين مجموعة من الصكوك الأخرى، ينبغي استخدامها لتمكين الشعوب الأفريقية من أن تصبح مالكة لمصائرها.

وثمة جانب هام من دور الأمم المتحدة في أفريقيا يكمن في مساعدة البلدان على المحافظة على السلم والأمن الإنسانيين واستعادتهما، فقد كانت الصراعات في أفريقيا لفترة طويلة تقتضي اهتمام مجلس الأمن. ولا بد من توجيه جهود أكبر نحو منع الصراعات المسلحة. وينبغي لمنع الصراعات أن ينطوي على إجراءات طويلة المدى لتهيئة بيئة يجري فيها حسم المنازعات بين الدول وداخلها بطريقة سلمية. وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، واستئصال الفقر، وحسن الحكم، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان كلها عوامل أساسية.

والحكومات الأفريقية تشترك مع بقية العالم في المسؤولية عن الامتثال للاتفاقات الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بمسائل مثل القانون الإنساني واحترام حقوق الإنسان. والشراكة الحقيقية تقوم على احترام الاختلافات، ولكن ليس على أساس مجموعة مختلفة من المعايير، خاصة عندما تؤثر على جوهر وهدف التعاون: ألا وهو بناء السلام والرخاء والدفاع عن كرامة الإنسان.

ونحن نرحب بزيادة المشاركة الأفريقية في منع الصراعات، وليس أقلها من خلال آلية منظمة الوحدة الأفريقية. وإن منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية تشارك على نحو متزايد في جميع مراحل حسم الصراعات وحفظ السلام.

وإن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، يتحمل مسؤولية واضحة في الأزمات الأفريقية، كما هو شأنه في أنحاء العالم الأخرى. وداخل الأمم المتحدة ينبغي لنا أن ندرس طريقة استخدام النصوص المتاحة لنا على نحو أكثر فعالية لمنع وحسم الصراعات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وفيما خلا حالات الدفاع عن النفس، فإن مجلس الأمن وحده هو القادر قانونا على أن يأذن باستخدام القوة.

وتأمل السويد بأن ترى تعاونا أكبر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نرحب بالجهود المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة تعيين ممثل خاص، هو السفير محمد سحنون. ويسعدنا أيضا أن نرى الاتصالات بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن وضع إطار إنساني جديد لمنطقة البحيرات الكبرى.

إن السويد، يا سيدتي الرئيسة، تقدر أيما تقدير مبادرتكم لتنظيم هذه المناقشة الوزارية بشأن أفريقيا. فهي دليل على الحاجة إلى عمل مشترك بين أفريقيا والعالم ككل. وهذا لا ينبغي أن يبقى حدثا معزولا. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة واسعة النطاق بين جميع الأعضاء في الأمم المتحدة على أساس التوصيات التي قدمها الأمين العام. وينبغي لهذا أن يحرك عملية البدء بالمتابعة العملية والملموسة من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة الرايت أونرابل روبين كوك، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

السيد كوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بدأ الرئيس موغابي كلمته بأن أشار إلى عصر النهضة في كل أرجاء أفريقيا. ويصح لنا في البداية أن نعترف بالتحسينات في تلك القارة. فالديمقراطية تنتشر، والحكم الصالح تنمو جذوره القوية في الكثير من البلدان، والتفكيك السلمي لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا هو أحد قصص النجاح العظمى للعالم في هذا القرن.

على الرغم من ذلك، ينبغي للتقدم في بعض البلدان ألا يُخفي عنا المشاكل الحقيقية التي ما زالت قائمة. فأفريقيا هي القارة الوحيدة التي لم تحدث فيها زيادة في معدل الدخل الفردي خلال العقود الأخيرة. ونحن في بريطانيا فخورون بسمعتنا كممارسين للتجارة الحرة، ولكن أفريقيا في الواقع، هي القارة التي كانت أقل القارات استفادة من انفتاح الاقتصاد العالمي. بل إن بعض المحللين يقولون إن أفريقيا جنوب الصحراء ستكون خاسرة صافية في ظل جولة أوروغواي الأخيرة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

ويجب ألا يدهشنا لأن القارة ذات التقدم الاقتصادي الأقل أنتجت أيضا أكبر عدد من الصراعات، فحيث يكون الناس فقراء ويزدادون فقرا بالمعدلات الحقيقية، لا مناص من أن ينتشر التوتر. ونشترك جميعا في الإحساس بنفس الصدمة إزاء الفظائع المذهلة التي تحدث كل ليلة في الجزائر. ونحن نستنكر كلية مثل هذا الإرهاب، وندعو إلى تحسين الأمن في حياة الناس العاديين. ولكن علينا أيضا أن نعترف بأن حزمـة صندوق النقد الدولي في الجزائر عبر هذا العقد كان لها أثر خفض مستوى المعيشة للكثير من الناس.

أولا، استئصال الفقر. أفريقيا في حاجة إلى معونتنا. وحكومة حزب العمال الجديدة في بريطانيا ملتزمة بأن تعكس الانخفاض في المعونة البريطانية. ولقد أعلن وزير الخزانة في الأسبوع الماضي في موريشيوس عن مبادرة جديدة لخفض الديون ستفيد ٣٠٠ مليون من أفقر الناس، تعيش نسبة عالية منهم في أفريقيا. والتنمية الاقتصادية هي موضوع اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي سيعقد في بريطانيا في الشهر المقبل. وعلينا جميعا كمانحين ثنائيين وكأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء في المؤسسات المالية الدولية أن نستخدم كل ما لدينا من الأدوات لدعم النمو في أفريقيا.

والطريقة الثانية التي تمكننا من المساعدة هي منع الصراع وحفظ السلام. وبريطانيا مسرورة للتصميم الجديد من جانب منظمة الوحدة الأفريقية على معالجة المشاكل الأفريقية بالاشتراك مع الأمم المتحدة. ويُظهر التاريخ المأسوي الأخير للبحيرات الكبرى مدى أهمية هذا ومدى صعوبته. ولا يمكن أن نكون غير مبالين إزاء سجل الأمم المتحدة نفسها. والمؤرخون سيتساءلون عن السبب في أننا لم نفصل بين اللاجئين والميليشيات المسلحة وسمحنا لمعسكرات اللاجئين أن تصبح قواعد للمغامرات العسكرية. والإجابة الوحيدة التي نستطيع تقديمها هي أننا لن نقف أبدا بعد الآن مكتوفي الأيدي أمام إبادة الجنس.

ولن نتغاضى بعد اليوم عن القتل الجماعي. ولنكن واضحين بصدد نية أولئك الذين وضعوا القنبلة في طائرة بان أميريكان التي انفجرت فوق لوكربي. كانت نيتهم أن يمحقوا كل راكب في الطائرة. وكلنا، حول هذه الطاولة، نسافر كثيرا بالجو. ونحن قبل كل الناس لنا مصلحة في إيقاف استخدام الطائرات كناقلات للإرهاب. ولائحة الاتهام ضد المواطنَين الليبيين اللذين أدينا مليئة وتوضح بصورة مقنعة جدا الدليل على وجوب أن يجيبا على الاتهامات، ولا يمكنهما أن يجيبا إلا بالمثول أمام المحكمة.

وأرحب بكلمة الرئيس موغابي الذي قال إنه يود أن تكون المحاكمة تحت القانون الاسكتلندي. والمكان الوحيد الذي يستطيعان فيه أن يحاكما تحت القانون الاسكتلندي هو اسكتلندا. وليست هناك سلطة قضائية لمحكمة اسكتلندية أن تنعقد خارج اسكتلندا؛ وليست هناك سلطة قضائية في قانون هولندا لمحكمة ذات سلطان قضائي آخر أن تنعقد في لاهاي. لذا فنحن عارفون بالاهتمام الدولي بهذه القضية. وهذا هو السبب في أننا دعونا مؤخرا ليبيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وأية دولة أخرى تجلس حول هذه الطاولة أن توفد مراقبين دوليين لحضور أية محاكمة في اسكتلندا إن رغبت في ذلك.

ونحن نعرف أنه ينبغي أن يرى الناس أن العدالة تطبق، ولكن يجب أيضا أن تنفذ أحكام العدالة. والمحاكمة العادلة التي تحمي البريء وتتيح العدالة في الوقت ذاته للمذنب هي أساس هام للحقوق الإنسانية العالمية.

وهذا يؤدي بي إلى المجال الثالث الذي يمكن للمجتمع الدولي فيه أن يكون ذا عون لأفريقيا، ألا وهو مجال

حقوق الإنسان. والدرس المقنع من دروس التاريخ الحديث لأفريقيا هو أن الحكومة الأمنية والمفتوحة والديمقراطية هامة جدا للنجاح. ونيجيريا وزائير السابقة بلدان غنيان بالموارد. والسبب الرئيسي الذي يجعل شعبيهما يعيشان في فقر راجع إلى سوء الحكم والأنانية من جانب الذين حكموهم خلال السنين الماضية. ولذا أرحب بالضغط المتزايد من داخل أفريقيا والمنظمات الأفريقية لتأييد الحقوق العالمية. وبلاغ هراري، الذي يُلزم أعضاء الكومنولث بأن يأخذوا معايير حقوق الإنسان في الحسبان، بلاغ أفريقي. وعلينا أن نعمل جميعا على تأمين احترام وتطبيق هذه البلاغات، بما فيها بلاغات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكومنولث.

وأخيرا، هل أستطيع أن أقول إن هناك تحديات أمامنا، وأن هناك مشاكل في الحاضر؟ ولكن، مع نشوء شراكة حقيقية، ومع التزام الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي بالاضطلاع بالدور الذي وصفته، يمكن للمستقبل عندئذ أن يكون مشرقا في أفريقيا. ويجب على مجلس الأمن أن يكون أحد أهدافه الرئيسية تمكين الأسد الأفريقي من اقتفاء أثر النمر الآسيوي نحو عالم حديث من الرخاء والسلام.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

ترحب أمريكا بانعقاد هذا الاجتماع الوزاري الخاص للمجلس وبالفرصة التي يتيحها للاعتراف بالمساواة الجديدة في علاقات أفريقيا مع العالم ولتأييدها.

وفي الكثير من الأمم، تنتج الإصلاحات الصعبة نموا اقتصاديا وتقدما نحو الديمقراطية. ورغما عن أنه ما زالت هناك مصاعب كبيرة، ينبغي علينا ألا تعمينا عن القادة الأفارقة الجدد الذين يظهرون بهدوء مع تصميم شديد على خلق حقائق أفريقية، ليستبدلوا الحكم التعسفي والصراع الداخلي بالديمقراطية والاستتباب وحكم القانون، وليكافحوا الفقر والفساد واليأس بدلا من المنافسين المحليين أو الجيران المعادين، وليصبحوا أدوات محركـــة للنمو بدلا من أن يكونوا معالم للعزلة، وأن يقفوا أمام المجتمع الدولي، لا كطالبي معونة بل كأنداد حقيقيين.

ودورنا هو دور تعضيد. علينا أن نستمع جيدا لما يود القادة والمواطنون الأفارقة قوله عن التحديات التي تواجههم والحلول التي يفضلونها. علينا أن نكون واضحين بصدد مصالحها وبصدد ما نود أن نعمله لمساعدة الأفارقة لتوجيه التغير نحو اتجاهات تخلق الفرص الجديدة لشعوبهم.

ونحن نطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن أفضل السبل التي يمكننا بها التعرف على مصادر النزاع، والعمل على منعها أو حلها، ومساعدة الأفارقة على وضع أسس السلام والرخاء. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنحض على تأييد مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، حيث أنها توفر فرصة سانحة أمام الأمم المتحدة لاستخدام مواردها بشكل أفضل للتصدي لاحتياجات أفريقيا الأمنية والإنسانية والإنمائية.

ونقطة الانطلاق هي السلم والأمن، وهما المسؤولية التقليدية لمجلس الأمن، ولكننا في الوقت نفسه ينبغي أن نستغل هذه الفرصة لننظر في السياق الأوسع، وهو تفاعلنا مع أفريقيا.

قبل عقد من الزمان كانت أفريقيا مسرحا للعديد من الصراعات التي كان يذكيها التنافس، إلى حد كبير، إبان حقبة الحرب الباردة، وكذلك عوامل القلقلة والاضطراب التي أشاعتها سياسة الفصل العنصري.

واليوم، تتمثل أخطر تهديدات السلام في الصراعات الأهلية الناجمة عن التوترات العرقية أو التنافس السافر على الموارد والسلطة. وهذه التهديدات تتفاقم بسبب افتقار بعض المجتمعات إلى مؤسسات نيابية قوية للحكم، وبسبب الآفاق الاقتصادية المعتمة التي تقتل الأمل وتغذي اليأس.

وفي هذه البيئة، لا بد من أن تتضمن استراتيجية الأمن عناصر سياسية واقتصادية وإنسانية. ولكن تنفيذ هذه العناصر يقتضي إقامة مناخ من الأمان النسبي والحفاظ على هذا المناخ. وتقوم الأمم المتحدة بدور مركزي في مواجهة تلك التحديات من خلال عملياتها لحفظ السلام وبعثاتها للمساعي الحميدة وبرامجها للإغاثة في حالات الطوارئ.

وفي كل مكان في أفريقيا، تدعم الولايات المتحدة دور منظمة الوحدة الأفريقية في منع الأزمات والاستجابة لها. ونحن نساعدها في خطتها لبناء مركز لإدارة الصراع، وتحسين قدرتها على الرد السريع في حالات الطوارئ. ونحث الأمين العام على تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات الأمن الإقليمية في أفريقيا، اعترافا بأهمية العمل الذي تقوم به.

وفي ليبريا، نهنئ الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على نجاحها في المساعدة على إنهاء الحرب الأهلية ورصد الانتخابات الديمقراطية.

كما نثني على مجموعة اللجنة الوزارية الخماسية التابعة للجماعة الاقتصادية، لإحلال السلام في سيراليون، ونحن ندعم بقوة عملية السلام هناك. وفي أنغولا، وبوصفنا دولة من الدول المراقبة الثلاثة لبروتوكول لوساكا، نساند بقوة جهود الأمم المتحدة التي تدعمها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لضمان التنفيذ التام للبروتوكول. وسوف نستعمل سلطات هذا المجلس لإنزال العقاب بأي طرف لا يفي بالتزاماته.

والولايات المتحدة تعمل أيضا، في شراكة مع الأفارقة والمانحين، على تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الاستجابة حينما تقوم الحاجة إلى حفظ السلام. وهذه مبادرة لبناء القدرات لها أهداف طويلة الأجل، تدار علنا ولا تهدف إلا إلى منع الصراع وإنهائه وتخفيف نتائجه.

وسوف ترحب الولايات المتحدة أيضا بأفكار الأمين العام بشأن تحسين الاستجابة العامة للمجتمع الدولي لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في أفريقيا، بما في ذلك الانتقال من الأزمة إلى التنمية.

ويجدر بنا أن نولي اهتماما خاصا للدروس المستفادة خلال السنوات الأربع الماضية في منطقة البحيرات الكبرى وأن ننظر في اتخاذ خطوات لضمان عدم استخدام مخيمات اللاجئين ملاذا لمجرمي الحرب أو قاعدة للعمليات العسكرية، إلى جانب خطوات لتحقيق العدالة والمساءلة في أعقاب أية انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ونقترح على الأمين العام أن يحدد نهجا شاملا للقضايا التي لا تزال تواجه منطقة البحيرات الكبرى: منع حدوث مزيد من الصراعات، وتعزيز حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية، والتعمير.

ونحث الأمين العام، عند صياغة أفكاره، أن يتشاور عن كثب مع قادة المنطقة، ويشجع روح الاحترام المتبادل والمسؤولية المتبادلة. وعلى الأفارقة أنفسهم، في الوقت ذاته، أن يرفضوا ثقافة الإفلات من العقاب التي حمت المذنبين الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو صدروا الإرهاب إلى دول أخرى. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقول اليوم إنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط مع ليبيا عندما يتعلق الأمر بالإرهاب. وفيما يتعلق بقضية طائرة بانام، الرحلة ١٠٣، فإن مسؤولية آثار ما اتخذه هذا المجلس من إجراءات على شعب ليبيا ليست مشكلتنا. بل إن حكومة ليبيا هي التي تتحمل هذه المسؤولية صراحة. وعلينا أن نكون يدا واحدة في مطالبتنا بالامتثال التام لقرارات هذا المجلس. وأي شيء أقل من ذلك سيكون إهانة لذكرى الذين لقوا حتفهم بهذه الصورة المفجعة، وحرمانا لأسر الضحايا من مطالب العدالة.

وجهود الأمم المتحدة تلعب أيضا دورا أساسيا في خطط أفريقيا من أجل التنمية - التنمية التي تعطي المواطنين مزيدا من الفرص، وتعطي الحكومة مزيدا من الطاقة، وتعطي السلام أساسا متينا.

واليوم، نعرف أنه في أفريقيا، كما في أي مكان آخر، لا بد من أن تأتي قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي من القطاع الخاص. وهذا يتطلب استراتيجيات تجعل الاستثمار المحلي مجزيا والاستثمار الأجنبي موضع ترحيب. كما يتطلب خصخصة وأسواقا أكثر انفتاحا، وإصلاحات تنظيمية ومالية. ويتطلب أيضا جهودا لتحسين التعليم والتدريب والرعاية الصحية، حتى يحقق كل الناس، رجالا ونساء، إمكاناتهم.

واليوم، نعرف أن المعونة لا يمكن أن تكون بديلا عن الإصلاح. ولكن هذا لا يعني التراجع عن فعل الخير الذي لا يتأتى إلا بالمعونة.

في السنة الماضية أسهمت الولايات المتحدة بأكثر من ١,٥ بليون دولار في شكل معونة إنسانية وإنمائية مباشرة، علاوة على بليون دولار عن طريق منظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. وفضلا عن ذلك، فإن أكثر من ٤٠٠ ٢ من متطوعي فرق السلام يعملون في أفريقيا في بلدان يبلغ مجموعها ٢٩ بلدا. وقد اقترح الرئيس كلينتون شراكة من

أجل النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية لتنشيط التجارة وتخفيض الديون وتشجيع الاستثمار وتوفير المساعدة التقنية.

وليس من قبيل المصادفة أن النهضة الاقتصادية التي تشهدها أفريقيا في الوقت الراهن تسير جنبا إلى جنب مع الاعتناق المتعاظم للمبادئ الديمقراطية.

واليوم، فإن أكثر من نصف البلدان الـ ٤٨ في أفريقيا جنوب الصحراء به قادة تم اختيارهم في انتخابات اعتبرها المراقبون الدوليون حرة ونزيهة. وهذا أمر هام سياسيا واقتصاديا، لأن التنمية تعتمد على الشعوب. والشعب الديمقراطي الذي يتبادل الآراء بحرية وينشر الأفكار وينظم العمل ويستثمر رأس المال سوف يبني مجتمعا أغنى، وأكثر استقرارا في نهاية المطاف، أكثر مما يستطيع شعب مكبل بأغلال القمع.

صحيح أن الانتخابات الحرة جزء ضروري من الديمقراطية، ولكنها ليست كافية في حد ذاتها. والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع أفريقيا والمجتمع الدولي للمساعدة في إقامة مؤسسات ديمقراطية دائمة وفعالة، مثل الجمعيات التشريعية ونظم القضاء والصحافة المستقلة. ولدينا برامج لبناء الديمقراطية في ٢٠ بلدا، كما أننا نساعد في تعزيز المجتمع المدني من أجل تحسين الحكم وتعزيز سيادة القانون.

وأخيرا، نرحب بمساهمات أفريقيا المتزايدة في حل المشاكل العالمية التي تؤرقنا جميعا، مثل انتشار الجريمة والإرهاب وتدهور البيئة وتفشي الأمراض المعدية. واليوم، لم يعد الانقسام الأعظم في العالم بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب - وإنما بالأحرى بين من يقعون فريسة مظالم الماضي وأفكاره الخاطئة، ومن لديهم البصيرة والشجاعة لصوغ المستقبل.

ونحن هنا جميعا في هذا الصباح لنحيِّي أبناء أفريقيا الذين يتحلون بهذه البصيرة والشجاعة، ولنتأكد من أننا أيضا لدينا البصيرة والعزيمة اللازمتين لدعمهم.

ويسعدني أن أعلن اعتزامي زيارة القارة قبل نهاية العام، للالتقاء بالقادة والشعوب هناك، ولكي أوضح قدر الإمكان التزام أمريكا بالوقوف إلى جانب الأفارقة وهم يحققون تطلعات طال انتظارها إلى الحرية والرخاء المتنامي وكرامة الإنسان الأساسية.

وقد قال الرئيس نلسون مانديلا ذات مرة إن هناك في تاريخ الأمم، أجيال تركت بصماتها من خلال تقديرها لنقاط التحول الحاسمة وانتهاز الفرصة المتاحة؛ وإن الحياة الأفضل لن تتحقق إلا إذا تخلصنا من إغراء المضي على نفس الطريق دون اكتراث - وإلا إذا اغتنمنا الفرص التي تلوح.

فلنسِر معا على ذلك الطريق.

أستأنف مهامي الآن بوصفي رئيسة لمجلس الأمن.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"اجتمع مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى بذل جهد دولي منسق من أجل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه إزاء أفريقيا تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس أيضا مبادئ الاستقلال السياسي، والسيادة، والسلامة الإقليمية، لجميع الدول الأعضاء.

"ولاحظ مجلس الأمن أن البلدان الأفريقية قطعت أشواطا كبيرة على طريق الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان وحمايتها سعيا إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلام والتنمية المستدامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

"وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال مجلس الأمن يشعر ببالغ القلق إزاء كثرة المنازعات المسلحة في هذه القارة وشدتها. إن هذه

المنازعات تهدد السلام الإقليمي وتؤدي إلى تشرد ومعاناة أعداد كبيرة من البشر، وتديم انعدام الاستقرار، وتحوّل الموارد بعيدا عن التنمية الطويلة الأجل.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤولية جميع الدول الأعضاء عن تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، ومسؤوليته هو الرئيسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

"ويرحب مجلس الأمن بالمساهمات الهامة التي تقدمها منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك من خلال آليتها لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، كما يرحب بالمساهمات التي تتيحها الترتيبات دون الإقليمية لمنع المنازعات وحلها في أفريقيا، ويتطلع إلى قيام شراكة أقوى بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن الترتيبات دون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد المجلس تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الإسهام في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في أفريقيا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس أهمية المساهمة التي تحققها معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في سبيل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

"ويؤيد مجلس الأمن تأييدا كاملا ما تقوم به الأمم المتحدة في أفريقيا من خلال الأنشطة التي تضطلع بها على الصعيد الدبلوماسي وفي مجالات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية وغيرها من المجالات، والتي يُضطلع بها في حالات كثيرة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتسهم الأمم المتحدة إسهاما هاما في الجهود التي تبذلها أفريقيا لبناء مستقبل يسوده السلام والديمقراطية والعدل والرخاء. ويؤكد المجلس أهمية التزام الأمم المتحدة، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية، بمساعدة الدول الأفريقية فيما تبذله من جهود لمعالجة الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين، وفقا للقانون الإنساني الدولي.

"ويرى مجلس الأمن أن التحديات القائمة في أفريقيا تتطلب استجابة أكثر شمولا. وتحقيقا لهذه الغاية، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، تقريرا يتضمن توصيات محددة بشأن مصادر المنازعات في أفريقيا، وطرق منع تلك المنازعات ومعالجتها، وكيفية وضع الأساس اللازم لتحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصادي بعد حلها. ولأن نطاق هذا التقرير قد يتجاوز حدود اختصاص مجلس الأمن فإن المجلس يدعو الأمين العام إلى أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة والهيئات المختصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

"ويؤكد مجلس الأمن عزمه على القيام بدون إبطاء باستعراض توصيات الأمين العام بغية اتخاذ خطوات تتفق ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1997/46.

وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥